

الفصل السابع
الملف النووي الإيراني

obeikandi.com

(١) العالم العربي

والتسلح النووي الإيراني

الملاحظ أن الأزمة النووية في إيران قد بدأت منذ أكثر من عام، وخاصة بعد شعور الولايات المتحدة بأشدتاد المقاومة العراقية ضد الوجود العسكري الأمريكي في العراق. وتتلخص هذه الأزمة في أن إيران بدأت برنامج تخصيب اليورانيوم بالتعاون مع روسيا، فأثارت إسرائيل ثائرة الولايات المتحدة، مما دفع واشنطن إلى ممارسة ضغوط عنيفة على روسيا حتى توقف تعاونها مع إيران، مثلما فعلت إسرائيل أيضاً، وسوف يكون هذا الموضوع على جدول أعمال الرئيس الروسي خلال زيارته لإسرائيل في نهاية أبريل ٢٠٠٥، كما مارست واشنطن ضغوطاً هائلة على إيران، ودفعت الاتحاد الأوروبي للقيام بدور في هذا الشأن، حيث تمكن من إقناع إيران بتقديم عدد من التنازلات، ولكن إيران رفضت الطلب الأمريكي والأوروبي بوقف برنامجها النووي كلية. أما إسرائيل فقد جعلت التسلح النووي الإيراني على رأس أولوياتها، وتجادبت مع إيران تصريحات تصاعدت في الحدة، ولايزال الموقف بالغ التوتر بين إيران من ناحية، وواشنطن وإسرائيل من ناحية أخرى. وأصبح التكهن واردة حول ما إذا كانت واشنطن وإسرائيل يمكن أن يهاجما معاً أو بشكل منفصل المفاعل النووي لإيران، في الوقت الذي يبدو أن إيران قد تيقنت من ارتفاع هذا الاحتمال بدرجة عالية، واتخذت إجراءات لمواجهة هذا الاحتمال. وفي ضوء ذلك حذر الرئيس مبارك من أن مهاجمة إيران قد تؤدي إلى تفجير المنطقة، مما يجعل السيطرة على الموقف فيها مستحيلاً. وتبرر واشنطن موقفها من إيران بأمور ثلاثة أولها أن التسلح الإيراني يهدد أمن إسرائيل، والثاني أنه يمثل تهديداً للقوات الأمريكية في الخليج وكذلك يعتبر تهديداً لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وقد ركزت واشنطن على أن أمن إسرائيل وأمن الحلفاء جزء

لا يتجزأ من الأمن الأمريكي. أما المبرر الثالث فهو ان التسلح الإيراني يخل بميزان القوة العالمي على المستوى النووي كما انه يعتبر تحدياً لسياسة منع الانتشار النووي التي تدعمها واشنطن، خاصة وان إيران تعارض السياسات الأمريكية في المنطقة والعالم. ولم تشفع كل المواقف الإيرانية المتعاونة مع الولايات المتحدة ضد طالبان والقاعدة، وكذلك المحاولات الإيرانية لتهنئة المخاوف الأمريكية في إثناء الولايات المتحدة عن الاستجابة للضغوط الاسرائيلية لدرجة ان الرئيس بوش هدد بنفسه ان واشنطن هي التي ستقوم بضرب المنشآت النووية الإيرانية.

والواقع أن التسلح النووي الإيراني، والأزمة التي أثارها إسرائيل بسببه تثير عدداً من القضايا الحيوية، كما تشغل العالم بأسره، وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة، ولكن الطرف الوحيد الذي يبدو أنه ليس معنياً بهذه الأزمة هو العالم العربي، فكيف ينظر العالم العربي إلى التسلح النووي الإيراني من ناحية، وإلى الأزمة التي تثيرها أمريكا وإسرائيل من ناحية أخرى. خصوصاً تهديد الولايات المتحدة بإحالة الملف النووي الإيراني الذي وصل إلى طريق مسدود من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن. وأخيراً ما هو موقف العالم العربي من تداعيات الأزمة، واحتمالات مهاجمة إسرائيل والولايات المتحدة للمنشآت النووية الإيرانية؟

المعروف أن إسرائيل التي تحوز كل أنواع الأسلحة تعتبر التسلح النووي لأي دولة عربية أو إسلامية تهديداً لأمنها، وبشكل خاص إيران التي ترى إسرائيل أن العداء الإيراني لها، واتصال إيران بسوريا وحزب الله والمنظمات الفلسطينية يجعل إيران طرفاً غير مباشر في الصراع العربي الإسرائيلي، ولذلك ترفض إسرائيل التخلي عن سلاحها النووي لهذا السبب ولغيره. وربما لم تعد إسرائيل تشعر بالخطر من السلاح النووي الباكستاني، لأنها تعلم أنه تحت سيطرة الولايات المتحدة، ولم تعد تثير هذا الخطر الآن، رغم أن إسرائيل قبل الغزو الأمريكي

لأفغانستان كانت تعتبر القبلة الباكستانية قبلة إسلامية، وكانت تحاول كسر
 خطورتها بأساليب متعددة من بينها التحالف الاستراتيجي مع الهند. أما الولايات
 المتحدة، فإن هناك تاريخاً من العداء نحو إيران منذ سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩،
 واحتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين رهائن في طهران، وما تبع ذلك من سياسات
 الاحتواء العراقي الإيراني، ثم المواجهة مع إيران بعد احتلال الولايات المتحدة
 للعراق. وقد شعرت إيران أن الولايات المتحدة تحاصرها من كل جانب عسكرياً
 في أفغانستان والعراق والخليج، والدول المجاورة أعضاء الاتحاد السوفيتي السابق،
 كما تعتقد واشنطن أن إيران تساند المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي. من
 ناحية أخرى، فإن واشنطن تثير الأزمة النووية مع إيران آملّة أن تتخلى عن
 برنامجها النووي، ولكن واشنطن تخطط للقضاء على الثورة الإسلامية في إيران،
 وفي الحالة المتلى تريد إعادة الملكية في إيران، أو أن تصل إلى الحد الأدنى وهو
 تغيير معادلة السياسة الإيرانية في المنطقة. وقد رأينا كيف أن واشنطن وإسرائيل
 تفككان العلاقة بين إيران وحلفائها عن طريق الضغط الشديد على سوريا بسبب
 علاقاتها بحزب الله، ووجودها العسكري في لبنان، واستضافتها لزعماء الفصائل
 الفلسطينية، واتهامها بمساعدة المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي. وقد
 ساندت واشنطن شارون في القضاء على المقاومة الفلسطينية، كما تستخدم القرار
 ١٥٥٩ لمحاصرة سوريا من ناحية، ولتصفية حزب الله من ناحية أخرى، مستغلة
 في ذلك اغتيال رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق على أساس أن تصفية
 هذه العناصر الثلاثة: حزب الله، وسوريا، والفصائل والتهديّة في فلسطين، دون أن
 تقدم حلاً حقيقياً للمشكلة الفلسطينية، فضلاً عن الضغط المتصاعد على إيران، فإن
 ذلك يمكن أن يصل إلى حد مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية في ظروف مثالية.
 وتذكر الولايات المتحدة أنه عندما قدرت إسرائيل أن العراق يوشك أن يصنع سلاحاً
 نووياً، قامت إسرائيل بتنسيق أمريكي بضرب المفاعل العراقي في يوليو ١٩٨١،
 بينما كان العراق منغمساً بكل قوته في تنفيذ المخطط الأمريكي بغزو إيران، الذي

بدأه فى الأسبوع الثالث من سبتمبر عام ١٩٨٠، وليس صحيحاً أن الولايات المتحدة قد اعترضت على هذا العمل الإسرائيلى، لأن إسرائيل قدرت أن المفاعل موجه أصلاً لإسرائيل وليس لإيران، بخلاف المصادر الإسرائيلىة ومن بينها مذكرات شارون.

ومن الصعب القول بأن العالم العربى قد حسم موقفه من القضايا التى يثيرها أزمة المفاعل النووى الإيرانى، فمن ناحية. هل يعتقد العالم العربى أن التسلح النووى الإيرانى جزء من القوة الشاملة العربية ضد إسرائيل، وورقة فى يد العرب عند التفاوض مع إسرائيل؟ هذا الاعتقاد يساور عدداً من الدول العربية، كما يساور القطاع الأكبر من الشعوب العربية، التى تريد قوة إسلامية أو عربية فى مواجهة القوة الإسرائيلىة الكاسحة. غير أن هناك اتجاهاً آخر ينظر إلى التسلح النووى الإيرانى على أنه تهديد لدول الخليج، ويربط هذا الاتجاه بين هذا المنطق وبين إعلان إيران بشكل مفاجئ قبيل القمة العربية مباشرة فى الجزائر أن الجزر الثلاث فى مدخل الخليج العربى، وهى جزر طناب الكبرى والصغرى وأبو موسى هى جزر إيرانية، وليس للإمارات العربية المتحدة الحق فى المطالبة بها، فاضطرت القمة العربية فى الجزائر إلى أن تصدر قراراً بتأييد ملكية هذه الجزر للإمارات، ومطالبة إيران بتسوية النزاع حول الجزر بالطرق السلمية، وخاصة عن طريق محكمة العدل الدولية. وقد ردت إيران بأن موقفها من الجزر الذى يتسم بالتشدد والحدة كان سببه موقف دول الخليج التى دفعتها الولايات المتحدة إلى مساندة الموقف الأمريكى فى الأزمة النووية الإيرانية. من ناحية ثالثة، هناك أوساط عسكرية فى بعض الدول العربية تعتقد أن إيران تتسلح نووياً لتحقيق أهداف لا علاقة لها بالمنطقة العربية، وأهمها إسرائيل والولايات المتحدة، ويرى البعض أيضاً أن القوى الإيرانية كانت تتخذ الخليج والمنطقة العربية مسرحاً لها، وأنها كانت تلتفت تماماً عن السياسات الآسيوية.

وفى ضوء ما تقدم، فإن إقدام إسرائيل أو الولايات المتحدة على ضرب المفاعل النووى العراقى سوف يصيب الشعوب العربية والإسلامية بالصدمة، لأنه لا يستطيع أن يفهم لماذا تبارك الولايات المتحدة التسلح الإسرائيلى، بينما تتأهض التسلح الإيرانى. أما معظم الحكومات العربية فإنها لا تمنع فى مهاجمة إيران، ولكنها تخشى من الآثار المترتبة على الهجوم، حيث تشعر دول الخليج بأن هذا الهجوم يمكن أن يؤدى إلى مواجهة دموية بين إيران من ناحية، وإسرائيل والقوات الأمريكية فى المنطقة من ناحية أخرى. ومادام الخليج بما فى ذلك العراق هو مسرح هذه العمليات، فإن دول الخليج ستكون الضحية الأولى لهذه المواجهة بصرف النظر عن نتيجتها. كما يذكرون بما حدث خلال الحرب العراقية الإيرانية حيث القت هذه الحرب بظلال كئيبة. ويلاحظ المراقبون فى هذا الشأن أن إيران تمتلك قدرات بشرية واقتصادية وعسكرية كبيرة، وأنه ليس من السهل إخضاعها عسكرياً، يضاف إلى ذلك العامل الأيديولوجى والنفوذ الإيرانى لدى الشيعة فى كل الخليج وفى العالم الإسلامى. ونذكر فى هذا الصدد أن الولايات المتحدة تعاني أسوء تدهور فى صورتها فى المنطقة العربية وفى العالم، ولذلك فإن هذا الهجوم ضد إيران يمكن أن يؤدى إلى آثار بالغة الخطر على المصالح الأمريكية فى أنحاء متفرقة من العالم. ومن ناحية رابعة، يذكر أنه عندما قام العراق بغزو إيران انقسم العالم الإسلامى انقساماً متساوياً رغم أن العالم العربى كله باستثناء ليبيا وسوريا أيد العراق وبرر ذلك من الناحية العلنية بالتضامن العربى مع العراق ضد إيران على أساس التناقض بين القومية العربية والقومية الفارسية، ولكن السبب الحقيقى للتضامن العربى مع العراق هو ظهور العراق بديلاً عن مصر فى الساحة العربية بعد إرامها لاتفاقية السلام مع إسرائيل وذلك بدعم أمريكى واضح، فضلاً عن أن العراق كان مفوضاً بالعمل باسم الولايات المتحدة ضد إيران، ولم تتخلف دولة عربية واحدة عن مساندة الولايات المتحدة فى شخص العراق، أما الموقف الآن فيختلف اختلافاً كاملاً فى ظل الظروف التى أشرنا إليها.

ومن المستحيل أن تؤثر المنطقة العربية على القرار الأمريكي أو الإسرائيلي بمهاجمة إيران حتى لو تبينت كلتا الدولتين الآثار الخطيرة العسكرية والإنسانية البيئية المترتبة على هذا القرار.

أما الاحتمال المتعلق بتقديم مساعدات لوجيستية للولايات المتحدة وإسرائيل فهو لا شك فيه، فقد فعلت ذلك عند غزو الولايات المتحدة للعراق لأسباب متفاوتة.

وأما الموقف السياسي فهو متضمن فيما تعلنه الدول العربية جميعاً وفي مقدمتها مصر من أنها ملتزمة بسياسة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، ومعنى ذلك أن قيام أي دولة في المنطقة بالتسلح النووي يناقض هذه السياسة، ومن ثم تستطيع الدول العربية المؤيدة للولايات المتحدة أن تطالب إيران بوقف تسليحها النووي، أي أن تستند إلى هذه الذريعة لمساندة الموقف الأمريكي في مهاجمة إيران رغم أن الدول العربية واثقة من أن إسرائيل لن تنزع سلاحها النووي تحت أي ظرف، كما أنها واثقة أن السلاك النووي الإيراني لن يستخدم هو الآخر ضد إسرائيل أو ضد غيرها، ولكنه يزيد أوراق القوة الإيرانية، ويدخل إيران إلى النادي النووي بحساباته المختلفة لعناصر القوة. وقد تجد هذه الدول العربية ذريعة أخرى، وهي أنه إذا كانت باكستان بحاجة إلى السلاح النووي لموازنة السلاح النووي الهندي، وهما في صراع منذ إنشاء باكستان عام ١٩٤٧، فإن هذه الدول قد لا تجد نفس المنطق في حالة إيران، خاصة وأن إيران لم تقدم مبرراً واحداً لتسلحها النووي، حتى يمكن مناقشته في هذا السياق.

ومن الملاحظ أن فشل سياسة الولايات المتحدة في منع الانتشار النووي عندما ميزت بين إسرائيل وغيرها، وتساهلت مع كل من الهند وباكستان، عندما كان مقابل هذا التساهل هو مساندة البلدين لها مساندة تامة في أفغانستان، فإن هذا الفشل سوف يغري دولاً أخرى مثل إيران وغيرها في أن تنظر إلى أمنها على أساس أن هناك

فوضى فى النظام الدولى، وأن الأمن الجماعى أصبح وهماً، وأن التمييز فى المعاملة بشكل واضح أصبح قاعدة. والحق أن إيران لديها تجربة خلفت لديها آثاراً نفسية سحيقة عندما وجدت نفسها وحيدة فى مواجهة العالم بأسره تقريباً، عندما كان العراق ينوب عن هذا العالم شرقه وغربه للقضاء على الثورة الإسلامية فيها، وكانت القوة الإيرانية قد تجمعت لطرد الشاه، ولكنها كانت قد بدأت بعد قيام الثورة مباشرة فى توزيع التركة، حيث شهدت طهران صراعاً حاداً بين هذه القوى، إلا أن الغزو العراقى لإيران قد دفع كل الفرقاء على الساحة الإيرانية إلى الاعتصام بالوطنية الفارسية والدفاع عن إيران الوطن قبل أن تكون إيران الدولة، وليس من المبالغة فى شئ أن نقرر أن الغزو العراقى لإيران هو الذى أعاد إليها وحدتها، وجعل الخومينى زعيماً مرتين، مرة عندما حرك الشارع الإيرانية ضد الشاه بكل جبروته وهو فى باريس، ومرة أخرى عندما جمع الشعب الإيرانية وراءه فى مواجهة حاسمة مع العراق، التى تلقت المساندة المادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية من كل الدول بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى، الذى كان يخشى من الثورة الإسلامية الجديدة على المسلمين فيه. أما إيران فقد فرض عليها حظر السلاح، فلم يبق لديها سوى بقايا أسلحة، وملايين من الأطفال قرب سن الشباب الذين عمرت قلوبهم بالدفاع عن مبادئ الثورة عن وطنهم بعد أن أطاحت الثورة بالقيادات العسكرية المختلفة التى تكونت فى عهد الشاه، حيث كان الجيش الإيرانية قبل الثورة يعد من أقوى جيوش العالم تسليحاً وتدريباً، لأنه كان يجهز لأى مواجهة مع الاتحاد السوفيتى، وحيث كانت إيران الشاه الركيزة الأساسية للاستراتيجية الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتى على امتداد ٢٥٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة التى تجاور مراكز الصناعة النووية السوفيتية. ومعنى ذلك أن حسابات إيران وتكوينها النفسى وشعورها بالتفرد من ناحية، والعداء للولايات المتحدة من ناحية أخرى، قد جعل المواجهة بينهما أمراً غير مأمون، وقد تؤدى هذه المواجهة إلى واحدة من أشد الكوارث أثراً منذ الحرب العالمية الثانية.

وفى ضوء هذه الحقائق فإن الدول العربية يجب أن تهتم بمتابعة الأزمة النووية الإيرانية، وأن تدرس احتمال تطورها فى مختلف المساحات، وأن تقرر لنفسها الموقف الذى يجب اتخاذه فى ظل كل الاحتمالات، حتى لا تفاجأ بنتائج لا تستطيع تداركها أو مواجهتها. ولا يغيب عن البال مشهد آخر يؤثر على الأزمة الإيرانية، وهو الأزمة النووية لكوريا الشمالية، وهذه الأزمة لها أبعادها وخصوصيتها، والتي تختلف تماماً عن عوامل وخصوصيات الأزمة الإيرانية، ولكن كوريا الشمالية أرادت أن تربط بين أزمتهما والأزمة الإيرانية، فأعلنت تضامنها مع إيران، ولكن إيران أدركت مخاطر هذا التطور، فرفضت التعليق على التصريحات الكورية، لأنها تترك أن كوريا الشمالية أشد خطراً على الولايات المتحدة، وعلى الأقاليم الأمريكية ذاتها، مثلما هى خطر على حلفاء الولايات المتحدة، وأهمها اليابان، كما تترك إيران أنها وكوريا الشمالية من أشد أعداء الولايات المتحدة، ولكن أهمية التسلح النووى الإيرانى لا يرجع فقط إلى العداء الأمريكى الإيرانى، ولكنه يتصل اتصالاً مباشراً بنظرية الامن الإسرائيلية التى تقع إيران فى دائرتها، بينما تخرج كوريا الشمالية تماماً عن إطار اهتمامها.

واخيراً فإن العالم العربى مطالب بان ينظر بدقة فى عدد من العوامل المهمة فى تحديد موقفه اولها ان ايران يجب ان تكون اضافة لقدرات العالم العربى والاسلامى وثانيها ان نزع سلاح ايران لا يخدم المنطقة العربية فى نظرى ولكنه يخدم اسرائيل وحدها وثالثها ان ايران محاطة بالوجود الامريكى من كل جانب ولذلك فان التسلح النووى يعد رادعاً هاماً ضد الولايات المتحدة إذا فكرت فى مهاجمة إيران ونذكر انه عندما تاكدت واشنطن من خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل.

(٢) تحاطر الانتشار النووي

وملامح الحرب الباردة الجديدة

لاشك أن مصلحة السلام والأمن في العالم وفي مناطقه المختلفة تكمن في إزالة كل أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وفي أن يحترم الجميع قواعد السلوك الدولي، وأن يتعاون الجميع من أجل السلام والاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لصالح الجميع بلا استثناء. ويبدو أن أوروبا تتجه إلى تحقيق هذا النموذج تقريباً. أما في المنطقة العربية، فإن المشكلة الرئيسية فيها هي وضع إسرائيل وسياساتها وخططها وإصرارها على أن تسمو فوق مجتمع الدول وفوق قانون هذا المجتمع، مما جعل المنطقة بسبب تفرد إسرائيل بفرض مفاهيم خاصة، واعتمادها المطلق على القوة، وحيازتها لكل أصناف القوة بما في ذلك القوة النووية تعاني من القلق والاضطراب وعدم الاستقرار. ورغم هذه الحقيقة الساطعة، فإن الولايات المتحدة ومعظم الإعلام الأمريكي يتحدثون عن منع الانتشار النووي في أي مكان في العالم ولا يذكرون إسرائيل، وكأن هناك تسليماً كاملاً بأن إسرائيل فوق كل القواعد والأحكام. وقد سبق للدول العربية أن اتخذت موقفاً جمعياً، وهو أن السلام العادل يتحقق بالالتزام بأحكام القانون الدولي، وأن الأمن الشامل يتحقق بالتزام إسرائيل بقواعد منع الانتشار النووي، والانضمام إلى اتفاقية منع الانتشار، والخضوع لنظام التفتيش والتحقق والمراقبة الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والغريب أن الصحف العربية تتحدث عن نجاح عربي في مؤتمر المراجعة الخمسى في نيويورك لمجرد أن المؤتمر وافق على أن يدرج الترسانة النووية الإسرائيلية ضمن جدول أعماله، رغم أن إسرائيل لا تتكر أنها دولة نووية وأن تقديرات الوكالة النووية للطاقة الذرية تشير إلى أنها تمتلك أكثر من مائتي رأس نووي بالإضافة إلى القدرات الكيماوية والبيولوجية.

ومن الواضح أن الموقف الأمريكي من التسليح النووي الإسرائيلي هو الذى أدى إلى فشل السياسة الأمريكية فى منع الانتشار النووى، لأن التمييز بين الدول فى حيازة الأسلحة النووية يفتح الباب أمام الشعور الوطنى بعدم الأمن من خلال الترتيبات الدولية، كما ان الدول النووية لم تحترم التزاماتها فى اتفاقيات منع التجارب والانتشار. وقد حاول توماس فريدمان فى مقالته فى نيويورك تايمز حول هذا الموضوع المنشورة يوم ١٢ مايو الجارى أن يتجاهل هذه الحقائق السناطعة، وأن يقفز بدلاً من ذلك إلى كل من إيران وكوريا الشمالية. فهو يرى أن إيران يمكن أن توقف برنامجها النووى لمجرد أن يظهر لها الاتحاد الأوروبى الحزم الكافى، وألا يسكت على ممارساتها عمداً، وهو الاعتقاد الذى ساد لدى الإدارة الامريكية أيضاً بدليل أن وزيرة الخارجية الأمريكية وبخت الدول الأوروبية التى زارتها على ميوعة الموقف الأوروبى من إيران. أما كوريا الشمالية، فتعتقد الولايات المتحدة أنها تدير الأزمة النووية بمساندة صينية، وأن الصراع فى الحرب الباردة الجديدة قد بدأت بشائره، وأن السلاح النووى يستخدم رادعاً فى تعظيم القوة السياسية، مثلما كان الأمر فى الحرب الباردة التى سادت العالم من ١٩٤٥ حتى ١٩٩٠، لأن الصين فى نظر الولايات المتحدة تهدد احتياجات كوريا الشمالية من الغذاء والوقود، كما تقدم لها سراً الدعم الدبلوماسى فى المحادثات السادسة. وقد رتب فريدمان على هذا الواقع فى إيران وكوريا الشمالية عدداً من النتائج أهمها، أن هناك كراهية متنامية وحقداً على القوى الأمريكية الطاغية من جانب أوروبا والصين، فكانت المسألة النووية فى إيران وكوريا الشمالية تعبيراً واضحاً عن هذا الموقف، ومحاولة بهذه الطريقة لإعادة صياغة النظام الدولى بحيث لا تنفرد به الولايات المتحدة، أى إعادة توزيع معدل التركيز فى النظام الدولى. أما النتيجة الثانية، فهى أن حصول إيران على أسلحة نووية سوف يودى إلى سباق نووى فى المنطقة، وشرح بشكل خاص مصر والسعودية للتسابق مع إيران، بالإضافة إلى رد فعل إسرائيل التى لن تسمح بأن تتازعها دولة أخرى فى امتلاك السلاح النووى. أما النتيجة الثالثة، فهى

أن اليابان التي تعتمد على الحماية الأمريكية في أمنها لن تظل قلقة طويلاً من التسلح الكورى، وأن تسلح اليابان وكوريا الجنوبية لمواجهة الخطر الكورى الشمالى سوف ينهى النفوذ الأمريكى فى البلدين. فى هذا المناخ من المتصور أن تتضم روسيا إلى الصين وكوريا وإيران، وقد تتضم أيضاً الهند فى مناخضة الولايات المتحدة، وبذلك تتشكل جبهة عريضة تضم روسيا والصين والاتحاد الأوروبى عدا بريطانيا فى مواجهة الولايات المتحدة.

والحق أن ظهور جغرافيا سياسية جديدة بسبب الانتشار النووى على هذا النحو، وظهور حرب باردة جديدة لها أطراف وموضوع وقواعد وأهداف وساحات مختلفة سببه الأساسى فشل سياسة منع الانتشار النووى الأمريكية، والتستر على إسرائيل، وعدم الحزم والإخلاص فى متابعة هذه السياسة، وليس من الصعب أن نلاحظ أن الدول النووية تتحمل المسؤولية الرئيسية فى تأكيد احترام نظام منع الانتشار بالوفاء بالتزاماتها أولاً ثم بعدم التمييز بين الدول فى حيازة الأسلحة النووية، ولذلك يجب أن تدرس بموضوعية الدوافع التي دعت باكستان إلى حيازة الأسلحة النووية، حيث اعتقدت أن هذا السلاح لازم لمواجهة الهند فى شبه القارة الهندية، أو بعبارة أدق تحييد أثر السلاح الهندى. أما كوريا الشمالية، فقد تسلحت نووياً لأنها تعتقد أن الولايات المتحدة لم تحترم التزاماتها، وليست عادلة فى التعامل معها. وأما إيران، فإنها تشعر بأن الوجود الأمريكى فى المنطقة يهدد أمنها حيث تحيط بها القوات الأمريكية من جميع الجبهات. ومن الواضح أيضاً أن روسيا تشعر بضيق شديد من الولايات المتحدة لأنها بعد أن قضت على الاتحاد السوفيتى تحاول إذلال الروس وتحجيمهم والقضاء على أى أمل لهم فى إحياء سياساتهم الإقليمية أو العالمية، وهم يشعرون بقلق شديد تجاه السيطرة الأمريكية على خلفاء الاتحاد السوفيتى، وتحريض هذه الدول على طرد القواعد والجاليات الروسية، بل والتدخل فى النظام الديمقراطى فى روسيا، فضلاً عن غموض السياسة الأمريكية فى الشيشان، مما

سبب قلقاً شديداً لروسيا، ودفعها إلى التحالف مع إيران والصين وتخفيف لهجتها مع اليابان بالنسبة لقضية الجزر، والإشادة بالقانون الصيني الخاص بتايوان مثلما فعلت فرنسا، وتسعى في إطار الاتحاد الأوروبي لرفع حظر بيع الأسلحة والمواد التكنولوجية إلى الصين. ومعنى ما تقدم أن قضايا تايوان واليابان وكوريا الشمالية والعلاقات الصينية اليابانية والوجود العسكري الأمريكي، ومحاولة واشنطن السيطرة على مناطق النفط في العالم، واستهدافها لروسيا وسياساتها الإقليمية والداخلية، وكان آخرها تحريض الدول الخمس "الديمقراطية" التي شجعتها واشنطن على الإطاحة بنظامها الموالية لموسكو، ونقد سياساتها تجاه إيران، وكذلك تطبيقاتها الديمقراطية وخاصة تعديل الدستور الروسي بحيث يسمح بولاية جديدة للرئيس بوتين، كل ذلك إذا أضيف إليه احتمال السباق النووي يتطلب وقفة جادة في مؤتمر دولي لوضع قواعد مقبولة في السلوك الدولي، ويجب أن تكون إسرائيل النووية وسياساتها الإقليمية على رأس جدول أعمال هذا المؤتمر.

ورغم كل ذلك فنحن نعتقد أن الانتشار النووي بطريقة غير محسوبة على ما يحدث الآن سوف يؤدي إلى سباق نووي، وأن نقطة البداية في ضبط هذه المسألة في العالم العربي هو تجريد إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل، وفرض هذه السياسة على بقية دول المنطقة بما في ذلك إيران، باعتبار أنها جزء من التركيبة الجيوسياسية للمنطقة العربية.

(٣) الإدارة الإيرانية

للإزمة النووية

انشغل العالم منذ أكثر من عامين بقرار إيران بناء منشآت نووية في أصفهان وبوشهر، حيث تلقفت الولايات المتحدة وإسرائيل هذا الخبر، وبدأت الحملة الدولية ضد إيران، واتخذت مسارات مختلفة تتسم بالتصعيد المستمر والسريع. المسار الأول، هو الضغط على الدول التي تتعامل مع إيران في المجال النووي وأهمها روسيا. وقد قام بهذه الضغوط كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وبلغت الضغوط حداً بعيداً، كما بلغت الإغراءات من ناحية أخرى درجة كبيرة، ولكن روسيا لم تعد بوقف التعاون، بينما وعدت بالتعاون مع الولايات المتحدة حتى تضمن مرونة الموقف الإيراني، وأن تضمن أيضاً أن التعاون يتم في حدود الصناعات النووية السلمية، كما أن روسيا كانت تتعمد الإصرار على هذا التعاون في إطار خطها عندما تتشدد في مواجهة الولايات المتحدة. أما إسرائيل فقد قامت بزيارات على كل المستويات لممارسة الضغوط وتقديم الإغراءات والفرص، حيث عرض شارون التعاون مع روسيا ضد الشيشان، وهي القضية الأولى التي كانت تؤرق الاتحاد الروسي، ولكن الرئيس بوتين يدرك أيضاً أن شارون ليس بعيداً عن المخطط الأمريكي للقضاء على النفوذ الروسي في الجمهوريات السوفيتية السابقة، حتى تقع في قبضة الولايات المتحدة، فيتمكن شارون من استقدام اليهود منها إلى إسرائيل. من ناحية أخرى، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً عنيفة على إيران بشكل مباشر حيث تفرض عقوبات اقتصادية صارمة عليها منذ عام ١٩٧٩، وحاولت أن تدفع الاتحاد الأوروبي إلى ذلك دون أن تحقق نجاحاً كبيراً، كما أن الولايات المتحدة لجأت إلى التهديد المباشر بغزو إيران، أو بضرب منشآتها النووية. كذلك قامت إسرائيل بتهديد إيران، وذكرت بأنها تستطيع أن تضرب منشآتها النووية ما لم

تتطوع إيران بتفكيكها، ولها سابقة في ذلك عندما ضربت المفاعل العراقي فى يونيو ١٩٨١، رغم أن العراق كان قد بدأ عدواناً على إيران لصالح الولايات المتحدة، فلم يشفع له هذا الدور فى حمايته من إسرائيل، التى رفضت الموقف الأمريكى المتردد ليس حياً فى العراق، ولكن خوفاً من مضاعفات الغارة الإسرائيلية التى تعبر إليها أجواء عدد من الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، مما يسبب الحرج لها.

من ناحية ثالثة، لجأت الولايات المتحدة إلى توسيط الاتحاد الأوروبى للضغط أو التفاهم مع إيران، وهى تعلم أن الاتحاد الأوروبى لا تتطابق مصالحه مع مصالحها، وأنه يحتفظ بمسافة فى علاقاته بإيران عن الموقف الأمريكى، وقد اتهم الإعلام الأمريكى، وكذلك كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أوروبا باللين مع إيران لدوافع تتعلق بالتنافس الأمريكى الأوروبى، وطالبت واشنطن أوروبا عدة مرات بأن تكون حازمة مع إيران. مثلما اتهم الصين وروسيا بمساندة كوريا الشمالية، مما يجعل الموقف الأمريكى ضعيفاً فى مواجهة الأزمة النووية فى كوريا وإيران. وقد استخدمت الولايات المتحدة كل الوسائل للضغط على إيران بشكل مباشر أو غير مباشر، بما فى ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التى هددت عدة مرات بأنها سوف تحول ملف إيران إلى مجلس الأمن ما لم تقبل إيران بشروط الدول الثلاث (التروريكا) بريطانيا وألمانيا وفرنسا. ومما يذكر أن مدير عام الوكالة الدكتور محمد البرادعى قد تم التمديد له فى منصبه فى إطار صفقة مع الولايات المتحدة، بحيث يبدى تشدداً مع إيران وكوريا، وهو ما أعلنه البرادعى نفسه فى نفس اليوم. فما هى حقيقة الأزمة النووية الإيرانية؟ وما هو وجه الخطأ والصواب فيها؟ وما هى حلول التسوية الممكنة أو الانفجار الممكن لهذه الأزمة؟ وكيف تدير إيران هذه الأزمة فى مراحلها المختلفة؟

يمكن القول إجمالاً أنه يبدو أن إيران فكرت في التعاون مع كل الأطراف الممكنة مثل روسيا وباكستان وغيرهما لبناء قدرات نووية سلمية أو عسكرية، وتزايد هذا الاهتمام بشكل خاص منذ غزو الولايات المتحدة لأفغانستان ٢٠٠١ ثم العراق ٢٠٠٣، مما جعل إيران محاطة بالقوات الأمريكية من كل جانب، فضلاً عن الوجود العسكري الأمريكي في الجمهوريات السوفيتية السابقة المجاورة لإيران. فلما تنبّهت إسرائيل إلى المساعي الإيرانية ألحّت منذ ذلك الوقت على الولايات المتحدة بأن تسعى لكي توقف إيران برامج التسلح النووي، أو حيازة قدرات نووية بأي ثمن على أساس أن إيران تعوق التسوية التي يفرضها شارون في الشرق الأوسط، وتساند الفلسطينيين وحزب الله، مما يقلل من قدرة إسرائيل على فرض التسوية وفق مصالحها، كما أن التحالف بين إيران وسوريا وحزب الله والمنظمات الفلسطينية كان يثير قلق إسرائيل، وبذلت في سبيل تفكيك هذا التحالف جهداً كبيراً، ونجحت إلى حد ما في ذلك من خلال تطورات الساحة اللبنانية باغتيال الحريري، وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩. وقد أقنعت إسرائيل الولايات المتحدة بأن أي تسليح نووي في منطقة الشرق الأوسط بأسرها يعد تهديداً لأمنها، خاصة وأنها تدخل إيران وباكستان ضمن المحيط الأمني الإسرائيلي. وقد التقت المصلحة الأمريكية والإسرائيلية في إيران حيث تعمل واشنطن على إحتواء الثورة الإسلامية تمهيداً للقضاء عليها، وهي لا تتصور أن تقبل قواعد للتعامل مع هذه الثورة، وهو أمر لا يدهش الإيرانيين. وقد عرضت الدول الأوروبية على إيران مجموعة من المقترحات تتضمن ما هو أوسع بكثير من المسألة النووية. فإذا تخلت إيران كلية عن مشروع القدرات النووية، وقبلت بالتسويات المطروحة في فلسطين، وأوقفت تدخلها في العراق، وتعاونت مع المجتمع الدولي بالنسبة لسوريا ولبنان - أي التخلي عن حزب الله - وضبط سلوك إيران الخارجي، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم عدد من الحوافز والضمانات في المجال الاقتصادي والتجاري، ومساعدة إيران على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن تقديم تعهدات

بعدم الاعتداء على إيران، أى أن مربط الفرس فى هذه المقترحات عند الجانب الأوروبى هو إغلاق الملف النووى الإيرانى بهذا المقابل.

على الجانب الآخر، أعلنت إيران وجهة نظرها كاملة، ولكن الإعلام الدولى يبرز وجهة النظر الأمريكية والأوروبية وحدها، ولا يعطى وزناً لوجهات النظر الإيرانية. ترى إيران أنه لا توجد أزمة نووية، وإنما تلك حالة خلقتها إسرائيل والولايات المتحدة كجزء من حربها ضد إيران. وترى إيران ثانياً، أن من حقها أن تحصل على قدرات نووية للاستخدام السلمى، وهذا ثابت فى اتفاقية منع الانتشار النووى التى انضمت إليها إيران، والتى تلزم الدول النووية بمساعدة الدول غير النووية فى هذا الشأن، كما تلزم هذه الدول بأن تقدم ضمانات ضد الاعتداء النووى على الدول غير النووية، كما تسعى إلى القضاء على السلاح النووى خلال مراحل معينة. وترى إيران أن نسبة تخصيب اليورانيوم التى تقوم بها لا تتعدى ٤%، وأن صناعة السلاح النووى تحتاج إلى نسبة تخصيب تصل إلى ٧٠%، كما تؤكد إيران التزامها باتفاقية منع الانتشار النووى، والبرتوكول الذى وقعت عليه، والذى يقضى بالتفتيش غير الدورى والمفاجئ للمنشآت النووية، ومن ثم فإن حقها فى حيازة القدرات النووية السلمية لا يمكن التنازل عنه، وأن الإغراءات الأوروبية لا تهمها، وأن القضية فى النهاية هى محاولة لكسر إرادة إيران، وليس لمنعها من حيازة أسلحة نووية. أما الولايات المتحدة فترى أن إيران دولة بترولية كبيرة، وليست بحاجة إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأنها تسعى بالفعل لحيازة الأسلحة النووية. وأطلقت المصادر الاستخباراتية الأمريكية الإسرائيلية التقارير حول اقتراب حيازة إيران للأسلحة النووية حتى تعطى الانطباع بأن الخطر الذى يمثله السلاح النووى الإيرانى خطر داهم وعاجل ولا يحتمل الانتظار.

من الواضح أن إيران تتمسك بموقفها، وقد أدارت الأزمة النووية التى افتعلها الغرب، لاعتبارات سياسية واضحة، عن طريق التمسك بالحق فى تخصيب

اليورانيوم، ولكن مع المرونة الكاملة فى قبول التفتيش الدولى على كل منشأتها النووية. ورغم أن إيران لم تربط بينها وبين تسلح إسرائيل النووى المعلن، لأنهما ليسا فى مستوى واحد، إلا أن إيران قد شددت فى بعض الأحيان على أن النموذج الإسرائيلى سوف يدفع دول المنطقة إلى السلاح النووى، وأن تدليل الولايات المتحدة لإسرائيل سوف يضر بالأمن الدولى. وقد لوحظ فى إدارة إيران لهذه الأزمة أنها كانت دائماً تظهر ثباتاً وتشدداً، ثم بعض المرونة والتراجع، ولكن الأزمة وصلت الآن إلى طريق مسدود، حيث قررت إيران المضى فى تخصيص اليورانيوم مهما كانت النتائج، ورفضت كافة المقترحات الأوروبية، فما هى احتمالات المواجهة بين إيران والغرب؟

تدرك إيران جيداً أن إسرائيل هى التى تحرك هذه الأزمة، وأن شارون خلال زيارته لباريس فى الأسبوع الأخير من يونيو ٢٠٠٥ قد ركز على هذه القضية باعتبار أن التسلح الإيراني، بما رسمه الإعلام الغربى لإيران من صور سلبية هو الخطر الأكبر على السلام الإقليمى، وأن إيران هى العائق الأكبر فى سبيل السلام والوثام فى فلسطين. كما تدرك إيران أن كل هذه الأزمة تهدف إلى كسر إرادتها، وتؤكد أنها لا تسعى إلى حيازة السلاح النووى، كما تؤكد أنها هى التى تقرر مدى أهمية الطاقة الذرية لها، وليس الولايات المتحدة. وتدرك إيران ثالثاً أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد استفذت أهدافها معها، وأن تحويل ملف إيران إلى مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات ضدها ليس أمراً مخيفاً، لأنها تتق أن الصين وروسيا على الأقل سوف تستخدمان الفيتو ضد أى قرار موجه ضدها. أما الاحتمال الآخر المطروح، فهو خطة إسرائيل لمهاجمة المنشآت الإيرانية، حيث عودتنا إسرائيل على أنها تتعامل مع القضايا الأمنية وفق مفهومها وأسلوبها، ولكن يبدو أن إيران تعد لرد الفعل المناسب الذى أعلن وزير دفاع إيران عن أنه سوف يكون رداً مذهباً لإسرائيل والولايات المتحدة، على أساس أن القوات الأمريكية فى الخليج سوف

تتعرض لعمليات انتقامية واسعة النطاق بعد أن سكنت إيران كثيراً على التجاوزات الأمريكية، وكان أخطرها إسقاط طائرة مدنية إيرانية فوق مياه الخليج. كما حذر وزير الدفاع الإيراني من أن الصاروخ شهاب ٥ الذي يتجاوز مداه الخمسة آلاف كيلومتراً سوف يكون جاهزاً لإسرائيل، وأن هناك فرقاً بين مداعبات صدام حسين لإسرائيل أثناء عملية تحرير الكويت، وبين الانتقام الإيراني. وهناك من يشير إلى أن صلابة الموقف الإيراني في إدارة الأزمة يكمن ليس فقط في إدراك إيران للاحتتمالات وقدرتها على التصرف، ولكن يكمن أيضاً في احتمال أن يكون لدى إيران قدرات نووية عسكرية، حتى ولو كانت متواضعة.

وعلى أية حال، فإن توازن القوة بما في ذلك القدرة على الرد بين إيران من ناحية وإسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ثقة إيران في سلامة موقفها، وإلتفاف الشعب الإيراني حول قيادته المدافعة عن استقلال القرار الإيراني هو التفسير الأكثر قبولاً لجسارة إيران في إدارة الملف النووي.

(٤) الازمة الإيرانية الاسرائيلية

صرح الرئيس الإيراني، ثم أكد تصريحه بأن إسرائيل كيان غير شرعي، وأنه يجب أن يزال من الخريطة، واقترح أن تقوم النمسا وألمانيا باستضافة اليهود في إسرائيل، حتى تصبح فلسطين للفلسطينيين. كما أكد أن المحرقة التي يدعيها اليهود، والتي حصلت من ورائها إسرائيل عطفاً ومالاً ومساندة لا تحصى هي مجرد أكنوية صدقتها أوروبا حتى تتخلص من اليهود الذين أشاعوا القلق بين ربوعها، وصدروا هذه المشكلة إلى العالم الإسلامي، وأنه مستعد للمساهمة في إعادة توطين اليهود في ألمانيا أو النمسا. أثارت هذه التصريحات موجة عارمة من الغضب والاحتجاج، خاصة وأن العالم يشهد تحفظاً أمريكياً ضد أي نقد للسياسات الإسرائيلية في إطار قانون معاداة السامية. وكان رد الفعل الأول من إسرائيل التي هددت إيران. وصدرت عن إسرائيل أقوال متضاربة حول احتمال استخدام القوة ضد إيران، وأكدت إسرائيل أن تصريحات الرئيس الإيراني تؤكد ضرورة القضاء على أي مسعى إيراني للحصول على السلاح النووي. أما في الولايات المتحدة فقد شدد الرئيس الأمريكي على أن إيران هي أحد أضلاع محور الشر الثلاثة، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية. وربط الرئيس بوش بين تصريحات نجاد وبين الملف النووي الإيراني. في نفس الوقت أصدر الاتحاد الأوروبي في قمته المنعقدة يوم ١٦ ديسمبر ٢٠٠٥ بياناً أكد فيه رفضه الكامل للتصريحات الإيرانية بشقيها المتعلقة بإسرائيل ومصيرها في المنطقة، وفي المحرقة اليهودية. وكانت ألمانيا والنمسا وعدد من الدول الأوروبية قد أكد رفضها لهذه التصريحات. كما أكد كوفي عنان أن إسرائيل عضو في الأمم المتحدة، وأن هذه التصريحات لا تخدم شيئاً، ولذلك طالبت واشنطن بطرد إيران من الأمم المتحدة لعدم التوافق بين هذه التصريحات، وبين السلوك الدولي المتحضر.

ولكن تصريحات الرئيس الإيراني تثير قضايا أبعد من مجرد شجبها من جانب إسرائيل والغرب، وهذا أمر طبيعي، إذا كان الرئيس الإيراني يعتقد أن الغرب قد صدر هذه المشكلة - أي مشكلة اليهود - إلى العالم الإسلامي. وأول هذه القضايا هي مدى إدراك الرئيس الإيراني لحساسية هذه الموضوعات، وأن "الإيمان" بالهلوكوست قد أصبح في مرتبة الشرائع السماوية، بل إن التشكيك في الأديان السماوية في أوروبا جائز في ظل الحرية الفكرية، ولكن التشكيك في المحرقة يعتبر إثماً جنائياً. وهناك كثيرون ممن عوقبوا بموجب التشريعات الأوروبية التي تجرم مجرد التشكيك في أي جانب من جوانب المحرقة. فالرئيس الإيراني يدرك قطعاً ذلك، ولذلك لا بد من البحث عن الدوافع الإيرانية وراء إثارة هذه القضية، وتصور إيران لردود الفعل المختلفة، والآثار التي تتركها هذه التصريحات في الوقت الذي يحتدم فيه الجدل بين إيران والغرب حول الملف النووي. ولما كانت إيران لم تعلن أو تفصح عن دوافع هذا الموقف، فقد كثرت التكهنات، واتسع نطاق التفسيرات، مع افتراض أن الرئيس الإيراني الشاب يعرف ما يقول. وأول هذه التفسيرات هي أن إيران تواجه ضغوطاً لا تحتمل من جانب الولايات المتحدة وأوروبا، وأن هذه الضغوط تحركها إسرائيل بسبب ما تعتقده إيران، وهو حقها في حيازة الطاقة النووية لأغراض سلمية، في الوقت الذي تملك فيه إسرائيل مئات الرؤوس النووية. والتفسير الآخر، يذهب إلى أن إيران تريد أن تكون طرفاً فاعلاً في معادلات القوة الإقليمية، وأن تكسب الشارع العربي والإسلامي، وقد أدركت كيف أن مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق عندما هاجم السطوة اليهودية والصهيونية على العالم قد كسب شعبية طاغية في العالم الإسلامي، وأن قضية الصهيونية التي تجمع الغرب هي نفسها التي تجمع للشرق كله أيضاً على التصدي لها، وهي من القضايا الحاسمة في علاقات الشرق الإسلامي بالغرب المسيحي، خاصة في ضوء تسلط السياسات الإسرائيلية الغاشمة، وبطشها بالفلستينيين، وقتلها بطريقة بربرية لرموز إسلامية كبيرة، مثل الشيخ أحمد ياسين المناضل المقعد، الذي يدير حركة المقاومة

بقدرته الروحية، والذي مزقه صاروخ من طائرة أباتشي الأمريكية، وبمباركة أمريكية وهو خارج لتوه من صلاة الفجر، واستنثار إسرائيل بالحل والربط في القضية الفلسطينية. كما أن هذه التصريحات تصدر في وقت تشتد فيه الضغوط العاتية على سوريا وعلى القوى اللبنانية. أما التفسير الثالث، فهو أن إيران تريد أن تنقل التحدي إلى الساحة الغربية، فتخفف عن نفسها الضغوط في الملف النووي، وهي تترك الارتباط الحميم بين كل ما يتعلق بإسرائيل وهذا الملف النووي. ويبقى السؤال دائماً: هل تدرك إيران أيضاً أن التصريحات لا تغير من تصميم إسرائيل والولايات المتحدة على تعقيبها، وأن هذه التصريحات تستخدم فقط لحشد الرأي العام العالمي لتشويه صورة إيران، حتى تبرر الولايات المتحدة ما قد تلحقه بها من أذى؟ ويبدو أن إيران قد أدركت هذه الحقيقة بعد أيام من هذه التصريحات وردود الأفعال، حيث صرح وزير الداخلية الإيراني يوم ٢٠٠٥/١٢/١٦ بأن تصريحات الرئيس الإيراني قد فهمت خطأ، وأنها لا تستحق كل هذه الضجة التي ثارت بسببها. ومن الواضح أن هذا التخفيف من وقع هذه التصريحات لا يفيد في تلقف الغرب للموقف الإيراني، حيث بدأت الولايات المتحدة ترصد لإيران عدداً من المبررات منها حيازة أسلحة الدمار الشامل، وحماية الإرهاب، والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق في محاولة لتشكيل حكومة عراقية موالية لها، فضلاً عن إنكار حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. بل إن واشنطن كانت قد اتهمت إيران بانعدام الديمقراطية، وبتزوير الانتخابات الرئاسية قبل أن تبدأ الانتخابات بأسبوعين، وهي تعلم علم اليقين أن الانتخابات الإيرانية أكثر نزاهة من الانتخابات الأمريكية. فإلى أي مدى تصل أزمة العلاقات الإيرانية الإسرائيلية؟

لعلنا نذكر أن العلاقات بين إيران وإسرائيل في عهد الشاه كانت مزدهرة، ولكنها لم تصل إلى حد الاعتراف بإسرائيل. ولعلنا نذكر أيضاً أن الدستور الإيراني في عهد الشاه كان دستوراً علمانياً، وتحول إلى دستور ديني عقائدي في عهد الثورة الإسلامية، وأن الولايات المتحدة خسرت إيران تماماً كحليف قوي في المنطقة

مجاور للاتحاد السوفيتي السابق، بل خشيت من توجهات الثورة الإسلامية التي تتمسك بحرية القرار، واستقلال الإرادة السياسية إلى بقية دول العالم الإسلامي، كما حاولت الولايات المتحدة أن تحتوى إيران بصور متعددة. من ناحية أخرى، امتدت الولايات المتحدة إيران بالأسلحة لكي تواجه العراق الذي كان حليفاً حميماً للولايات المتحدة، وكانت إسرائيل هي الواسطة بين أمريكا وإيران. ولم تجد إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية حرجاً في الحصول على أسلحة عبر إسرائيل، بما عرف بفضيحة Iran Gate، أسوة بفضيحة Water Gate، بعد أن شعرت بأن العالم كله تقريباً ضدها، وأن وجودها كدولة معرض للخطر الجسيم، في الوقت الذي كان فيه حرس الثورة الإيراني يحتجز عدداً من الدبلوماسيين الأمريكيين بمبنى السفارة الأمريكية في طهران عام ١٩٧٩، وبعد أن استحكمت هذه الأزمة، فلم تعثر واشنطن لها على حل عملي. فاعتقدت واشنطن أن حظر الأسلحة على إيران، وعدم قدرتها على تغيير نظامها التسليحي، فضلاً عن الهجوم العراقي عليها، يمكن أن ينهي الثورة الإسلامية، وأن يعيد إيران إلى نظام الشاه. وبصرف النظر عما قد تؤدي إليه هذه الأزمة من عقوبات دولية على إيران، أو ضرب منشآتها النووية، فإن الأزمة وتداعياتها تؤدي إلى اضطراب شديد في البيئة الإقليمية والدولية، ويزداد هذا الاضطراب حدة إذا ما قُدر لإسرائيل أو الولايات المتحدة أن تهاجم المنشآت النووية الإيرانية، وقُدر لإيران أن ترد بنجاح على الضربة، مما يؤدي إلى قلب موازين القوة الرسمية والشعبية في العالم الإسلامي بشكل كامل.

وإذا كانت تلك هي الصورة القائمة لما يمكن أن تسفر عنه المواجهة بين إيران وإسرائيل، حيث يحتمل أن يحتشد الشيعة جميعاً في أرجاء الأرض، وكذلك المسلمون في الشوارع الإسلامي وراء إيران، فكيف يمكن نزع فتيل هذه الأزمة، وإعادة الأمور إلى حجمها الطبيعي، في وقت تصر فيه إسرائيل على تعقب إيران بسبب هذه التصريحات وبمناسبة الملف النووي الإيراني؟!.

(٥) إيران أمام مجلس الأمن :

تطور علاقة المجلس بالقضايا النووية

وافقت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على إحالة الملف الإيراني النووي إلى مجلس الأمن عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى يكون المجلس هو المختص بإدارة الأزمة النووية ضد إيران.

أما علاقة المجلس بالقضايا النووية، فقد تطورت في إطار تطور دور المجلس بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح المجلس هو الحكومة العالمية التي تقرر مصير السلم والأمن الدوليين. ولذلك نشط المجلس في مجال الجزاءات، وخاصة في المنطقة العربية. ولم يكن للمجلس علاقة بنزع السلاح والقضايا النووية قبل غزو العراق للكويت. ومما يذكر أن واشنطن كانت تهدد أيضاً كوريا الشمالية بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن خلال الأزمة النووية الأولى معها عام ١٩٩٤. فكيف تطور دور مجلس الأمن في القضايا النووية منذ نهاية الحرب الباردة حتى الآن؟

الوكالة والجمعية العامة وقضايا النسلح :

الأصل أن الميثاق قد عهد إلى الجمعية العامة بالاشراف العام على أعمال المنظمة الدولية، وخاصة في قضايا السلم والأمن الدوليين، ومن بينهما قضايا نزع السلاح، حيث راود واضعي الميثاق حلم النزع الشامل والكامل للسلاح بجميع أنواعه تقليدياً وكيمياوياً ونووياً، على أساس أن العلاقة بين إنتاج السلاح وحيازته، وبين التوترات والحروب علاقة مؤكدة. ومن ثم، فإن نزع السلاح يخفف أدوات الصراع بما يؤدي إلى تسويتها، ولا يزال هذا المفهوم سائداً فيما نراه في كل

القرارات الصادرة إبان الحروب والأعمال المسلحة، والتي تؤكد على خطر تزويد المتقاتلين بالسلاح حتى يضطروا إلى التفاوض والسلام.

وإذا كانت الجمعية العامة هي الجهاز المختص بقضايا نزع السلاح بالنظر إلى الدور الشامل للجمعية في الميثاق، فقد خص الميثاق مجلس الأمن بمهمة دقيقة، وهي المسؤولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين، متذرعاً بسبلطات وصلاحيات محددة إذا قرر أن موقفاً أو عملاً يؤدي إلى تعكير صفو السلام أو انتهاكه أو كونه عملاً من أعمال العدوان، وترك للمجلس بموجب المادة ٣٩ سلطة تعتبر واسعة دون معقب عليه حول ما يشكل أحد هذه المحددات الثلاثة.

وفي ضوء ظروف الحرب الباردة كان ينظر إلى قضايا التسلح نظرة هامشية، ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد نشأت خصيصاً لضمان عدم تحول الأنشطة والطاقة النووية عن الأغراض السلمية إلى الاستخدامات العسكرية، وأن علاقاتها الأساسية في ذلك تنحصر في الجمعية العامة وليس المجلس، الذي تقلب دوره خلال الحرب الباردة، فبدأ قوياً في نظر الاتحاد السوفيتي، ضعيفاً في نظر واشنطن التي كان لها اليد الطولى في الجمعية العامة، ثم عادت واشنطن تركز على المجلس، وتغفل الجمعية منذ منتصف السبعينات عندما بدأ العالم الثالث يحكم قبضته على قراراتها المناهضة للولايات المتحدة. وهكذا صارت الوكالة والجمعية وقضايا التسلح من سقط المتاع، خاصة وأن مستوى التسلح إبان اشتداد الحرب الباردة واحتدام سباق التسلح كان يتحدد بمستوى الصراع بين العملاقين، وتجمد دور مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها وحل محلها نسق العلاقات الثنائية بين العملاقين .

نظور دور المجلس في القضايا النورية

مع نهاية الحرب الباردة أدى اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوى عظمى، وانتهاء الحرب الباردة، وتطورات أزمة الخليج في تلك الأثناء عامي ١٩٩٠-١٩٩١ إلى تطور غير مسبوق في دور مجلس الأمن، حيث توسع المجلس كثيراً في تفسير أحوال انتهاكات السلم وتعكير صفوه، وأعمال العدوان، واستخدام الفصل السابع، ورأينا ذلك في أزمة الخليج والأزمة الليبية الغربية والصومال والبوسنة وهائيتي، حيث اعتبر المجلس أن خلع الرئيس المنتخب ديمقراطياً في انقلاب عسكري يهدد السلم الدولي، مما يتطلب الضغط بالجزاء الدولية في الفصل السابع على الحكومة الانقلابية، بل والتفاوض معها على شروط إنهاء الجزاءات، وعودة الرئيس المخلوع.

ولما كان اتساع دور مجلس الأمن وتوسعه في تفسير قضايا السلام من خصائص الوضع الدولي الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، فقد بدأ المجلس دوراً جديداً في قضايا نزع السلاح بمناسبة أزمة الخليج، حيث قرر المجلس بقراره رقم ٦٨٧ عدداً من الإجراءات لتصفية القدرات العراقية في مجال الأسلحة غير التقليدية، استكملها بإجراءات القرار ٧١٥، وعهد المجلس إلى لجنة خاصة وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة القيام بالتفتيش على المنشآت والمواقع العراقية، التي التزم العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة بإخضاعها للتفتيش وتدمير محتوياتها، على أساس أن السلوك العدواني في أزمة الخليج يجعل وجود هذه الأسلحة لدى العراق خطر يهدد السلم والأمن الدوليين، وأن تدمير هذه الأسلحة وإخضاع العراق للرقابة الدولية الدائمة في هذا المجال من عناصر تقدير عودة السلم والأمن في المنطقة إلى نصابها .

وتأتي الحالة الكورية بعد حالة العراق بأوضاع وظروف مختلفة، لتطرح من جديد دور الوكالة وعلاقتها بمجلس الأمن، حيث يُلاحظ أن الصين لها دور في المسألة الكورية، مثلما كان لها دور حاسم في الأزمة الكورية في الخمسينات. ولذلك لا نعتقد أن مجلس الأمن سوف يكون بوسعه أن يقوم بدور في المسألة الكورية رغم أهميتها وخطورتها بالنسبة للولايات المتحدة، مثلما تصرف بحرية كاملة في حالة العراق، حيث تقطع الشواهد التي ترسم كل يوم في الممارسات الدولية أن البعد الإسرائيلي كان العامل الحاسم في القضية العراقية، وهذا البعد ليس واضحاً في المسألة الكورية، إلا بقدر ما يتعلق بالتعاون الكوري مع بعض الدول المناهضة لإسرائيل بما يثير حساسيتها، ويزعج واشنطن بالتالي. ولا شك أن البعد الإسرائيلي أشد وضوحاً في حالة إيران، بل إن إسرائيل تهدد بضرب المنشآت النووية الإيرانية.

ومن السهل أن يؤكد مجلس الأمن حقه في استخدام إجراءات الفصل السابع إذا رفضت دولة الامتثال لطلب إخضاع منشآتها التي تحوطها الريب والشك للتفتيش الدولي، على أساس أن رفض التعاون مع الوكالة يُعرض السلم الدولي للخطر من حيث أنه يثير الجزع في نفوس الدول المستهدفة لهذا الخطر النووي، ويبيح لهذه الدول الدخول في سباق التسلح بما يعصف بالأمن والاستقرار في المنطقة .

العالم العربي ودور المجلس في إطار اتفاقية منع الانتشار النووي

إننا بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في الأمن العربي النووي، في ضوء الاعترافات الآتية:

أولاً : أن المتأمل في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية يخلص إلى أنها تجمد أوضاع القوة النووية، بحيث تظل الدول النووية على حالها، ويحظر على الدول غير النووية التحول إلى قوى نووية، ولم تتضمن نظاماً خاصاً للضمان والرقابة والتفتيش، وتركت للدول أن تتفاوض مع الوكالة لتحديد نظام الضمانات الذي يناسبها، بل للدول حق الانسحاب إذا قدرت أن أحداثاً استثنائية متصلة بموضوع الاتفاقية قد هددت المصالح العليا لها، ويخطر مجلس الأمن بذلك دون أن يحرك ساكناً .

وقد استشعرت الدول النووية الكبرى هذا الخلل الكبير الذي أثار مخاوف الدول غير النووية، فأصدرت إعلاناً مشتركاً يؤكد عزمها على العمل على أن يتخذ مجلس الأمن عملاً لكي يقدم المساعدة الفورية لأية دولة غير نووية طرف في الاتفاقية تقع ضحية عمل من أعمال العدوان أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وهي تعلم وظيفة الأسلحة النووية الأساسية هي التأثير في موازين القوى السياسية والتفاوضية وليس العسكرية.

ثانياً: إذا كان مجلس الأمن سوف يقوم بدور في منع الانتشار النووي، وأنه بالفعل تحمس لذلك في مسألتني العراق وكوريا وإيران، فنحن نأمل أيضاً أن يتحمس بشأن التسلح النووي الإسرائيلي الذي يشكل عقبة نفسية وعملية في سبيل إشاعة مفهوم السلام الأمن في المنطقة، ولا يجوز التذرع بمقولة أن السلاح النووي في أيدي إسرائيلية تقدر ظروف استخدامه واستغلاله مقارنة بالسلوك العراقي إبان أزمة الخليج، ولا بد من تأمينه من كل أسلحة الفتك الشامل، والانصراف إلى علاقات سلمية تنموية عامة.

ثالثاً: أن الموقف العربي المطالب بوقف نووية مع إسرائيل يجب أن يكون موقفاً جماعياً لا هوادة فيه صيانة لحق الجميع في البقاء على المستقبل الآمن من الخوف والتهديد. ويستند الموقف العربي إلى حقيقتين:

الحقيقة الأولى، أن عدداً من الدول العربية قد انضمت إلى هذه الاتفاقية ومنها مصر والعراق والكويت وليبيا والمغرب والسودان واليمن وسوريا، أي معظم الدول العربية عند بدء نفاذ الاتفاقية عام ١٩٧٠، وترفض إسرائيل حتى الآن الانضمام إلى الاتفاقية أو القبول بنظام الضمانات مع الوكالة الذرية، مما يجعل الدول العربية في موقف أضعف قانوناً من إسرائيل في هذا المجال.

الحقيقة الثانية، هي أن قرار مجلس الأمن رقم ١٧ أشار صراحة إلى أن الإجراءات الدولية إزاء أسلحة العراق هي خطوة أولى نحو تحرير الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

ومادام العالم العربي قد قبل تدمير أسلحة العراق لصالح السلام الشامل وافترض أن إسرائيل هي المحطة التالية، وانضم بكل الاخلاص لاتفاقية منع الانتشار النووي، وأن التفوق النووي والتسليحي الإسرائيلي يثير قلقه ومخاوفه ويؤثر على قراراته، فإن العالم العربي يجب أن يتخذ موقفاً موحداً بمطالبة إسرائيل بالانضمام للاتفاقية، وفتح منشآتها للتفتيش، ومطالبة الوكالة بتبني هذا الموقف، وكذلك حث مجلس الأمن على اتخاذ موقف تجاه إسرائيل إذا هي لم تكثرث بطلب الوكالة، ولا يجوز أن نفوت فرصة إثارة المسألة الكورية لتضاف إلى الفرص الكثيرة الضائعة في سجلنا.

ومن المفيد أن يتخذ العالم العربي موقفاً موحداً من التسلح النووي في المنطقة، وأن يتخذ موقفاً واضحاً من الملف النووي الإيراني في ضوء ما يعلمه الجميع من

أن الولايات المتحدة تحاول تثبيت إسرائيل كقوة نووية وحيدة في المنطقة، بصرف النظر عن الجدل الدائر حول جدوى السلاح النووي الإيراني، وما يستهدفه هذا السلاح، ونوايا إيران في الاستفادة السلمية أو التسلح النووي.

Obeykandl.com

(٦) أمن الخليج

والأزمة النووية الإيرانية

الأزمة النووية الإيرانية مصطلح شاع في أوروبا والولايات المتحدة، ليعنى ذلك الجدل الدائر منذ عدة سنوات بين إيران من ناحية والترويكا الأوروبية المشكّلة من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى، وخلفها الولايات المتحدة. إيران تريد الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمى، والطرف الآخر يخشى أن يتحول الاستخدام السلمى إلى صناعة عسكرية نووية. وظل الجدل يراوح نطاقاً من الاتفاق، حاولت خلاله إيران أن تهدئ مخاوف الطرف الأوروبى، ودارت المحادثات بين الطرفين، وتعثرت عدة مرات، ونُقل الملف إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقعت أزمات بين الوكالة وإيران. ولكن إسرائيل تتابع بخوف هذا الملف، وتحث الولايات المتحدة، بل تنتقدها صراحة بعدم جديتها فى تناول هذا الملف حتى ضغطت الولايات المتحدة على الترويكا. ويبدو إن وزيرة الخارجية الأمريكية انتقدت بشدة ما أسمته الليونة الأوروبية، واتهمت رايس أوروبا كلها بأنها تتعمد التعامل اللين مع إيران، وخلق جبهة من المصالح المشتركة، بحيث لا تستجيب أوروبا للمخاوف الأمريكية من السلاح النووى الإيرانى. وقد انتهى الأمر إلى حلقة جديدة من التصعيد بسبب مواقف إيران الأخيرة، وهى الإصرار على أن الاستفادة السلمية من الطاقة النووية هو حق مقرر لها فى اتفاقية منع الانتشار النووى، وعادت عن بعض الخطوات التى كانت قد اتخذتها إظهاراً لحسن النية، فأزالت الأختام عن مراكز الأبحاث النووية، وأصررت على الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم، فى الوقت الذى حاولت روسيا تقديم حل وسط بأن يتم تخصيب اليورانيوم الإيرانى فى روسيا، بما يحقق لإيران هدف التخصيب، ويضمن لترويكا أن روسيا تضبط مستوى التخصيب دون المستوى اللازم لصناعة القنبلة النووية.

ويبدو أن المشكلة ذات شقين: أولهما، رغبة إيران في فرض إرادتها السياسية على الترويكاف. والشق الثاني، هو اختبار الأطراف الأخرى فيما لو مضت لصناعة القنبلة النووية، وفرض هذا الواقع الجديد لتصبح عضواً في النادي النووي. وبينما استغل الموقف وتمكنت واشنطن من تشكيل جبهة سياسية أوسع ضمت أوروبا وروسيا والصين المساندتين لإيران لإحالة ملف إيران من الوكالة إلى مجلس الأمن، بما يفضي إلى فرض عقوبات على إيران. ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل تدرسان خطوات عملية لوقف البرنامج النووي الإيراني، خاصة بعد تصريحات الرئيس الإيراني حول الهولوكوست وإسرائيل. ولاشك أن إسرائيل تدرس جدياً إمكانية ضرب المنشآت الإيرانية، وبالتوازي تحاول زعزعة استقرار إيران، ولكن واشنطن وإسرائيل تدرسان بشكل أدق رد الفعل الإيراني على ضربها للمنشآت الإيرانية، وتضيق الخيارات العسكرية المتاحة أمام إيران. يدخل في إطار هذه الجهود الأمريكية والإسرائيلية تشكيل جبهة سياسية أوسع على مستوى العالم لتساند ضرب إيران وحقها.

على الجانب الآخر، لا شك أن أمن الخليج، أي أمن شعوبه، وخطوط مواصلاته، ونظمه السياسية واستقراره تتعرض لخطر جسيم من تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني. وقد فرض هذا الواقع على دول الخليج أن تحدد موقفها، فحازت القمة الخليجية أي تسليح نووي في المنطقة، وهو الموقف الذي يتسجم مع الموقف العربي بتخليص العالم العربي والشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تريد أن يتخذ مجلس التعاون موقفاً مخالفاً لإيران بشكل مباشر، على أساس أن التسليح النووي الإيراني سيكون أيضاً مرتبطاً بالسياسات الإيرانية في منطقة الخليج. ولكن الموقف الخليجي هو مجرد جزء من مسرح أشمل في المواجهة السياسية، وربما العسكرية، بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل.

اعتقد أن التجاذب السياسي مع إيران من جانب الترويكسا، ومواقف روسيا والصين، تضع جميعاً في اعتبارها مصالحها الاقتصادية والسياسية، كما أن الدفع إلى محاصرة إيران من جانب إسرائيل يعنى أن إسرائيل تريد أن تستخدم الجميع لتحقيق هدفها الوحيد حالياً تجاه إيران، وهو منعها من امتلاك السلاح النووي. ولا أظن أن هناك توافقاً في الهدف وفي الأساليب بين المنطقة وبين إسرائيل، ولذلك يمكن أن تدفع إسرائيل إلى مواجهة عسكرية مع إيران، وهو احتمال وارد تدفع المنطقة بأسرها ثمناً باهظاً له.

وفي ضوء ذلك، نعتقد أن أمن الخليج الذي يتعرض في كل الأحوال للمخاطر يمكن المحافظة عليه تماماً إذا تم تسوية أزمة الملف النووي سلمياً. وفي كل الأحوال، فإن حياد دول المجلس التعاون في هذه الملحمة سوف يتغير إذا خاطرت إسرائيل بعمل عسكري ضد إيران، خاصة إذا وسعت إيران خيارات الرد. والمحقق أن إسرائيل لها حسابات عملية، وهي تنظر بكل القلق للمحاولات السياسية، وهي على يقين بأن إيران مصرة على امتلاك السلاح النووي، يقابله إصرار إسرائيل على منعها ولو بالقوة. وهذا الرهان الخطر يضع منطقة الخليج رهينة لتطوراتها، لذلك فإن الحياد في هذا السجال هو خير سبيل في هذا الطريق الوعر.

وقد نظرت إيران إلى انتقادات دولة الإمارات العربية لحيازتها التكنولوجية النووية بسبب المخاطر البيئية التي قد تترتب على ذلك نظرة شك. وعلى إيران أن تهدئ خواطر الإمارات، خصوصاً وأن هناك نزاعاً حول الجزر، ومن مصلحة إيران أن تتجه اتجاهاً سلمياً، وأن تعلن عدداً من المبادرات الهادفة إلى تسوية هذه القضايا تسوية ودية ولو بعد حين. من ناحية أخرى، فإن الجدل حول الملف النووي الإيراني قد أحدث انقساماً في الساحة الخليجية. ففي الوقت الذي تؤيد فيه سلطنة عمان حق إيران في الحصول على الطاقة النووية السلمية، ولا تعلن الدول الأخرى موثقاً واضحاً، فإن اجتماعات مجلس التعاون تتخذ موقفاً أقرب إلى النقد منه إلى

الحياد. ولذلك فإن أمن الخليج منظوراً إليه من زاوية عربية يتحدد بالاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأول، استمرار أزمة الملف النووي الإيراني بين إصرار إيران على المضي في برنامج الطاقة النووية السلمية، وبين إصرار الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس على منعها خوفاً من تحولها إلى قوة نووية، وخاصة بعد عدم قبول إيران بشكل واضح للاقتراح الروسي. ولعل انضمام روسيا والصين إلى الدول المؤيدة لإحالة الملف الإيراني من الوكالة إلى مجلس الأمن يدفع إيران إلى مراجعة حساباتها، لأنه لم يعد بوسع إيران أن تعتقد أن مجلس الأمن لن يستطيع اتخاذ إجراءات عقابية ضدها بعد انضمام روسيا والصين إلى التوافق داخل المجلس. كذلك، فإن معظم الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة يؤيدون إحالة ملفها إلى مجلس الأمن. لكن لهذا الاحتمال حد أدنى وحد أقصى، ولا نظن أنه سوف يستمر طويلاً.

الاحتمال الثاني، هو قيام إسرائيل أو الولايات المتحدة بضربة ضد المنشآت النووية الإيرانية، وفي هذه الحالة، فإن كل شيء يعتمد على رد الفعل الإيراني. وهذا احتمال وارد، ولكنه سيكون أسوأ الاحتمالات من زاوية أمن الخليج. ولعلنا نذكر بأن ضرب إسرائيل للمنشآت النووية العراقية عام ١٩٩١، والعراق يقود حرباً إقليمية ضد إيران لصالح الولايات المتحدة لم يؤثر على أمن الخليج، فلماذا نفترض أن الوضع ضد إيران يختلف عن الضربة ضد العراق؟ الإجابة تحتاج إلى تفصيل، ولكن الفارق كبير بين الحالتين.

الاحتمال الثالث، هو أن تتوصل إيران إلى تسوية في إطار الملف، أو تسوية مع الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة، فإن هذا الافتراض هو أفضل الافتراضات لأمن الخليج، ولذلك يجب أن تشجع دول الخليج عليه، أخذاً في الاعتبار أن هذا

الاحتمال وارد، ولذلك تخشى أوروبا والولايات المتحدة منه، ويثور الشك بين الطرفين حول سعى كل جانب لتحقيقه. والمؤكد أنه إذال توصلت إليه واشنطن فسوف تحصل على نصيب الأسد من المزايا الإيرانية، وليس العكس صحيحاً إذا توصلت إلى هذا الاحتمال الولايات المتحدة نفسها.

obeyikandali.com

(٧) هل أعلنت واشنطن

الحرب على إيران؟

المتابع للسياسة الأمريكية خلال الأسابيع الأخيرة يلحظ تركيزاً خاصاً فيها على إيران، وعلى الربط بينها وبين حماس وحزب الله وسوريا. ففي فلسطين تشعر واشنطن بارتياح تام إزاء سياسات التصفية التي تقوم بها إسرائيل ضد رموز المقاومة جميعاً، مادامت إسرائيل قد أعلنت الحرب على هذا "الإرهاب الفلسطيني" من جميع الفصائل، ومادامت قد أعلنت أن السلطة الفلسطينية وبداخلها حماس هي عدو لإسرائيل. وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية - وعلى رأسها حماس - تبذل واشنطن أقصى الجهد لفرض عزلة إقليمية ودولية عليها. فقد أسعدها هذا الجدل الصحفى فى تركيا مع رئيس الوزراء بسبب زيارة حماس لتركيا، رغم أن رئيس الوزراء لم يقابل الوفد، والتقى به وزير الخارجية بصفته الحزبية، وذلك بعد تحذير إسرائيل لتركيا بأن علاقاتهما الاستراتيجية سوف تعاني إذا تقاربت تركيا من حماس، وكان هذا التقارب جزءاً من سياسية تركية تؤدي إلى تحول تركيا عن تحالفها الاستراتيجى مع إسرائيل. وقد أزعج واشنطن أن تعبر صحف أخرى عن سعادتها بدور تركى فى توثيق الروابط مع العالم الإسلامى، والاهتمام بالقضايا الإقليمية، بينما اتهمتها صحف صهيونية تركية بأن تركيا تحن إلى مرحلة الدولة العثمانية، التى أسهمت الحركة الصهيونية فى تقويض أسسها الإسلامية. ويمكن أن نشير إلى تحريض كيسنجر فى مقاله "بالواشنطن بوست" يوم ٢٧ فبراير ٢٠٠٦ للجنة الرباعية أن تعلن موقفها من حدود ١٩٦٧ والقدس وتهجير عرب ١٩٤٨ إلى الضفة الغربية فى المستوطنات حتى تصبح إسرائيل دولة يهودية.

أما إيران فقد قررت واشنطن - فيما يبدو - العمل على عزلها دولياً وإقليمياً، وتصويرها على أنها خطر عظيم على المنطقة والعالم، وأن النظام الدينى غير

الديمقراطى فى إيران سيزداد خطره إذا حاز سلاحاً نووياً. بنى الخطاب الأمريكى على الإقرار بحق إيران فى حيازة الطاقة النووية، وأن نقطة الخلاف مع نظام إيران هو تهديده لجيرانه وقمعه لشعبه، وإصراره على حيازة السلاح النووى، وهو ما لن يسمح به المجتمع الدولى. رحب بوش بالافتراح الروسى بتخصيب اليورانيوم، ولكنه أكد أن مستوى ما تحقق لم يبدد الخوف من الطموحات النووية الإيرانية. وتحاول الولايات المتحدة أن تحشد دول المنطقة ضد إيران بسبب دورها فى العراق، والملف النووى، ودعمها لحماس. فى نفس الوقت يعول بوش كثيراً على موقف الهند وباكستان، وهما الدولتان المساندتان للموقف الإيرانى. ولذلك فإن تركيز بوش على الهند، وعلى التعاون فى تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، والتحالف الاستراتيجى معها، ودعمها فى قضية كشمير، وتحريك الدعم الرسمى الباكستانى لهذه القضية فى هذا الاتجاه لابد أن يثير التساؤل حول مقابل هذا التغير التاريخى فى الموقف الأمريكى. ثم أكد بوش فى أول زيارة لرئيس أمريكى إلى أفغانستان أن وجوده العسكرى هو بدعوة من حكومتها لاستمرار تطوير الديمقراطية والمجتمع، وهو يعلن لأول مرة أن القوات الأمريكية ليست مهمتها البحث عن بن لادن والملا عمر، كما كان يردد فى السابق، وهو تطور هام يستهدف الجمهوريات السوفيتية السابقة والصين وإيران.

ولعلنا نلاحظ أن محاولة واشنطن احتواء غضب الصين من إلغاء تايوان للجنة توحيد الجزيرة مع الصين الأم بذريعة أن اللجنة معطلة، والاستغراب واشنطن من هذه الخطوة التى جلبت غضباً صينياً عارماً، هو محاولة لعدم إثارة الصين فى هذه المرحلة، التى تركز فيها واشنطن على إيران. ومؤدى ذلك أن واشنطن أشعرت الصين أنها يمكن أن تساعد فى هذه القضية إذا ساعدت الصين واشنطن فى خطها الهادف إلى عزل إيران وإدانتها فى مجلس الأمن.

إن موافقة بوش على قبول الهند كقوة نووية وعضواً في النادي النووي على أن تقبل الهند التفتيش النووي على بعض منشآتها الذرية من جانب الوكالة دون أن يصير بوش أو حتى ينشر اقتراح أن توقع الهند على اتفاقية حظر الانتشار النووي، وقبول التعاون معها في المجال النووي، وتقديم المواد النووية التي لا يجوز تقديمها إلا للدول الأطراف في الاتفاقية، وذلك كله انصياعاً للطلبات الهندية كلها تقريباً، وسط إعلان قادة الهند قبيل الزيارة بأن الهند تتعامل مع واشنطن على قدم المساواة، وهو ما يضع علامات استفهام عما هو مطلوب من الهند مقابل ذلك كله. الواضح أن الهند مطلوب منها أن تقتنع بأن إيران خطر إقليمي، وأن الهند يجب أن تكون جزءاً من التحالف الدولي ضدها، وربما إقناع الهند بأنها طرف في معادلة الأمن الإقليمي في آسيا في مواجهة الصين. ومما يذكر أن الهند أن أيدت في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية - خلافاً لمواقفها السابقة المؤيدة لإيران - إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن إذا قررت الوكالة أن إيران لم تحترم التزاماتها وفق اتفاقية منع الانتشار. ويحلو لباكستان أن تؤكد على أنها تؤيد حق إيران في حيافة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وأن تغير موقف الهند في الوكالة كان قد تم بضغط أمريكي، ولكننا نعتقد أن تغير موقف الهند لم يكن بسبب الضغط الأمريكي وحده، وإنما ظاهر هذا السبب سبب آخر، وهو سلوك الحكومة الإيرانية في الملف النووي، وكذلك التصريحات الملتهبة التي أدلى بها الرئيس الإيراني حول إسرائيل والمحركة، وهي التي ألبت عليه الدوائر الصهيونية في العالم، فكان هذه التصريحات إخراجاً للدول الصديقة لإيران. ويبدو أن ما تريده الولايات المتحدة من الهند بالنسبة للملف النووي الإيراني هو أبعد من مجرد مساندة الموقف الأمريكي في الوكالة، وإنما الاستعداد لقبول فكرة التحالف الدولي ضد إيران تمهيداً لإسقاط نظامها. وقد لقي موقف بوش من الاعتراف للهند بوضع الدولة النووية نقداً شديداً داخل الولايات المتحدة، وكذلك في الهند وباكستان معاً، على أساس ازدواج المعايير، ورفض الاعتراف بنفس الوضع لإيران وكوريا الشمالية وباكستان. وقد

شعر الهنود بالتحدي والندية مع بوش، لأنهم هم الذين طوروا قدراتهم النووية دون مساعدة دولية. فإذا ضمننت واشنطن الموقف الأوروبي والإقليمي، فهل يكفي ذلك لإقناع إيران بالتوقف عن طموحاتها النووية؟ اعتقد أن هذه العزلة قد تدفع إيران إلى الإسراع بحياسة السلاح النووي لاعتبارات نفسية، كما أن وضع الهند النووي الذي فرض نفسه على واشنطن سوف يشجع إيران على تحقيق طموحاتها النووية. بالمقابل يقوم الرئيس الإيراني بجولة في الخليج لضمانة هذه الدول إلى سياساته السلمية، خاصة وأن دول الخليج تدرك مخاطر الصدام الإيراني الأمريكي والإسرائيلي على الخليج والمنطقة بأسرها، خاصة إذا قررت واشنطن أو إسرائيل ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وسط شعور عام في العالم الإسلامي باستهداف إيران ضمن استهداف العالم الإسلامي لخدمة المصالح الصهيونية في العالم. يكفي أن نشير إلى أن صحيفة "الواشنطن بوست" قد أجرت استطلاعاً فور صدور تصريحات الرئيس الإيراني ضد إسرائيل، وكشف هذا الاستطلاع عن أن الأغلبية الساحقة في العالم الإسلامي تبدي إعجابها بهذه التصريحات والشجاعة في إبدائها، في مناخ تفرض فيه الحركة الصهيونية كتباً وقمماً على العالم الإسلامي.

(٨) إيران والولايات المتحدة:

مقدمة لشراكة إقليمية أم لمواجهة عسكرية؟

الأزمة المتصاعدة بين إيران والولايات المتحدة تتخذ أحد مسارين وفقاً لقراءة المراقبين، إما أن هذه الأزمة تؤدي إلى إرغام واشنطن على الاعتراف بإيران كقوة إقليمية لها دور في قضايا المنطقة وعلى الأخص الاعتراف بالثورة الإسلامية التي تصدت لها واشنطن منذ قيامها. هذا الافتراض يقوم على أساس أن واشنطن تقدر مخاطر العمل العسكري وأنها تفضل الخيار الدبلوماسي حتى تقنع إيران بالتراجع عما يسميه الغرب "طموحاتها النووية" والتي تستخدمها أداة في جلب هذا الاعتراف مادامت الطاقة النووية مكلفة ومادامت طهران وفق هذا الافتراض لاتتوي انتاج سلاح نووي، وهي تؤكد ذلك، وتدعو إلى مراقبة وتفتيش منشآتها النووية، وأن كل مايهما هو عدم كسر إرادتها، وأنه يستحيل عزلها وتقزيم دورها. في مثل هذا الافتراض، فإن واشنطن تجند مجلس الأمن وتحث الدول الكبرى الأخرى وهي روسيا والصين وربما الهند وبعض الدول العربية والخليجية حتى تشعر إيران بوطأة الضغوط السياسية والنفسية والاقتصادية فيسهل على واشنطن التفاوض مع طهران من مركز أقوى. يقوم هذا الافتراض أيضاً على أن إسرائيل وإن كانت تشعر بالقلق من احتمال الحوار الإيراني الأمريكي، فهي لاتمانع أن تشملها صفقة المحادثات بحيث تصل مع إيران إلى تسوية سياسية تريح إسرائيل، خاصة وأن إيران تتجه مباشرة إلى التصدي لإسرائيل، وتكشف كل مقدساتها بدءاً بالمحرقة وأكذوبة الدولة اليهودية ومخاطرها في المنطقة وانتهاء بالسعي إلى مهاجمتها كرهينة إذا هاجمت الولايات المتحدة إيران.

على الجانب الآخر، يرى فريق آخر أن واشنطن قد اتخذت بالفعل قرار مهاجمة إيران عسكرياً، وأن هناك بالفعل خطراً جاهزاً لذلك، وأن الهجوم

الأمريكي سوف يكون مدعوماً من الاتحاد الأوروبي الذي يشعر بالإهانة من الموقف الإيراني، مما يعني أن واشنطن تسعى بعد اتخاذ قرار الهجوم إلى بناء تحالف دولي عسكري وسياسي ودبلوماسي وقانوني، تجند فيه الأمم المتحدة والرأي العام العالمي، وتعد لذلك بمبررات قوية مستفيدة بذلك من تجربة غزو العراق. هذه النظرية تقوم على افتراضات وشواهد. أما الافتراضات فأهمها أن أي اتفاق أمريكي إيراني لا يمكن أن يرضى إسرائيل، وأن هذا الطريق سوف يكون سبباً لهدم التحالف الأمريكي الإسرائيلي، ولكن إدارة بوش لا تحتتمل هذه النتيجة. ولما كان حرص الولايات المتحدة على إرضاء إسرائيل أعظم من أي كسب آخر، كما أنه أسبق من أي أضرار تصيب المصالح الأمريكية، فضلاً عن أن التزام واشنطن بتقديم المصالح الإسرائيلية على المصالح الأمريكية التزم ثابت وإن لم يسنده أي سبب مقنع للشعب الأمريكي، فإن هذا الافتراض يبدو ضعيفاً. الافتراض الثاني أن واشنطن قد شوهدت صورة نظام إيران، ولم تظهر في أي وقت استعدادها للتعامل معه، ولذلك ليس هناك ما يدفع للاعتقاد بأن واشنطن قد غيرت موقفها من إيران، ومن باب أولى لا يمكن أن تغير هذا الموقف في جو الأزمة، كما لا تستطيع واشنطن أن تبرر التعامل فجأة مع نظام تسعى إلى تغييره، وأعلنت بالفعل هذه السياسة، ورصدت أموالاً لهذا الغرض، كما أن واشنطن لا تستطيع أن تنفذ سياسة التفاوض مع إيران سراً ولمدة طويلة لأن إيران تريد إقراراً علنياً بها بما يحقق أهداف سياستها النووية.

أما أهم الشواهد على أن واشنطن تبحث عن ذرائع لقرار الهجوم العسكري فهو ما رددته بعض الاستراتيجيين والسياسيين في الولايات المتحدة من أن القرار السياسي في إدارة بوش لا تراعي فيه الدقة والحكمة وأن تحكّم بعض معاونيه بعقلية متطرفة مثل صقور البنّاتجون يجعل مثل هذا القرار ممكناً. وإذا كان البعض يرى أن واشنطن قد لا تتخذ هذا القرار بسبب تورطها في العراق، فإن البعض الآخر

يرى أن تورطها في العراق يدفع إلى مغامرة جديدة تخفف الضغط والتركيز على الورطة الأمريكية في العراق. ومن الشواهد أن د. هنري كيسنجر الذي يظهر في المناسبات الدقيقة قد قدم تبريراً للإدارة الأمريكية في مقالة في نيويورك تايمز يوم ٢٠٠٦/٤/١٥. ونذكر أن كيسنجر اشترك في حث الإدارة الأمريكية على إسقاط صدام حسين عن طريق الغزو، وكان من أوائل الذين تحدثوا صراحة عن ضرورة الغزو في مقالته في النيويورك تايمز في أول ديسمبر عام ٢٠٠٢. وقد أوضحت الوثائق اللاحقة أن الاتجاه لغزو العراق لم يكن وليد هذه الفترة وإنما كان قد تردد في خيارات واشنطن يوم الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قبل اختيار أفغانستان، وتأجل قرار غزو العراق حتى يتم التمهيد له بذرائع، ولم تكن حجة إقصاء صدام حسين ضمن هذه الذرائع، ولكن هدف إزاحة هذا النظام أضافته الولايات المتحدة لشروط مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ حتى ترفع العقوبات عن العراق. ولذلك شعرت الولايات المتحدة بالارتباك لاقتراح الإمارات قبيل الغزو بأيام بتخلي صدام عن السلطة إذا كان ذلك يقي العراق من الغزو. فما هي مبررات الهجوم الأمريكي بما في ذلك تلك التي قدمها هنري كيسنجر. المبرر الأول أن إيران تسعى لحيازة الأسلحة النووية وأنه لا يمكن تصديق ادعائها بخلاف ذلك. وهذا يؤدي إلى مخاطر على العالم كله، لأن نظام إيران وفق هذا المنطق لا يتمتع بالرصانة السياسية، ولأنه يمكن أن ينقل هذه الأسلحة إلى المنظمات الإرهابية. وإذا كانت إيران قد توصلت بالفعل لصناعة السلاح النووي فإن الهجوم الفوري أصبح ضرورياً، وإذا لم تكن قد توصلت بعد فإن مثل هذا الهجوم أشد إلحاحاً ولزوماً. ومادام الخطر يهدد العالم كله، فيجب أن يشترك العالم كله في حملة مهاجمة إيران. أما لجوء واشنطن إلى مجلس الأمن، بدعم من تقرير البرادعي الذي سيدين فيه إيران والذي ليس مضطراً لتقديمه بنهاية مهلة نهاية إبريل، حيث لم يعد للمهلة معنى بعد إعلان طهران أنها أصبحت دولة نووية، فإنه يهدف إلى إتخاذ قرار يدين إيران ويطلبها بوقف أنشطتها النووية، كحد أدنى حتى يكون رفضها للقرار سبباً

لشن الهجوم عليها وحتى لانتهم واشنطن بأنها تجاهلت المجلس كما حدث في غزو العراق. والأفضل، ولكنه الأصعب، أن يصدر المجلس قراراً يؤكد فيه أن أنشطة إيران النووية تعكر صفو السلم والاستقرار، وأن رفضها الامتثال للقرار بموجب المادة ٤٠ من الميثاق يفتح الطريق أمام المجلس لاتخاذ اجراءات عسكرية أو غير عسكرية وفق المادتين ٤١، ٤٢ من الميثاق.

أما المبرر الثاني الذي تقدمه الإدارة الأمريكية فهو أن إيران قد انتهكت اتفاقية منع الانتشار النووي، ولكن الوكالة هي التي تستطيع أن تقرر ذلك. والواضح أن إيران لم تنتهك التزاماتها وفق هذه الاتفاقية. وأما المبررات التي قدمها كيسنجر فهي أنه رغم أن نظرية الضربة الاستباقية التي قدمها الرئيس بوش قد لقيت نقداً كبيراً، إلا أنها في نظره تصلح في حالة إيران ما دامت إيران تهدد المصالح الأمريكية تهديداً مباشراً. وقدم كيسنجر عدداً من مبررات تطبيق نظرية الضربة الاستباقية، منها التدخل الانساني، كما حدث في كوسوفو، حيث قامت ١٩ دولة بقيادة الولايات المتحدة في إطار حلف الناتو بضربات جوية ضد يوغوسلافيا. كما قامت واشنطن بإسقاط نظام صدام حسين استجابة لرغبات الشعب العراقي. ويفهم من نظرية كيسنجر أنه يبرر الهجوم على إيران ليس فقط بسبب أنشطتها النووية التي تشكل، كما يقول، تهديداً للمصالح الأمريكية، وإنما للتخلص من نظامها الذي تسبب في هذه الأزمة والذي يتناقض في زعمه مع احتياجات الشعب الإيراني. وهكذا يوسع كيسنجر أهداف الهجوم الأمريكي على إيران متجاهلاً الطابع الديمقراطي للنظام الإيراني، والشعور القومي الجارف للشعب الإيراني، والظروف الإقليمية التي تعاني فيها واشنطن من كراهية مريرة في العالم العربي والإسلامي، كما يتجاهل مخاطر الهجوم العسكري، فضلاً عن أنه يتجاهل الفوارق الجوهرية بين العراق وإيران والظروف المحيطة بكل منهما، فأوعز إلى واشنطن بكل هذه المزاعم، مع فارق هام، وهو أن العراق نفى وجود أسلحة دمار شامل، وأصرت واشنطن على الكشف عن كذبه، بينما إيران تعلن عما لديها من أسلحة وترى واشنطن أن تهاجمها عسكرياً، فتكون إيران في نظره أولى بالهجوم من العراق.

(٩) أبعثا أخطر على العالم العربي إيران أم إسرائيل

لوحظ أن بعض التعليقات العربية على الأزمة النووية الإيرانية أنها تحزر من مخاطر الطموحات النووية الإيرانية على العالم العربي وخاصة منطقة الخليج ، فيما عمدت تعليقات أخرى إلى المقارنة بين الخطر الإيراني والخطر الإسرائيلي، وخلصت صراحة إلى أن إسرائيل لا تمثل خطورة على العالم العربي بسلاحها النووي، بينما إيران هي الأخطر، وحجتها في ذلك هي نفس الحجة الأمريكية، وهي أن إسرائيل نظام يتسم بالرصانة، ولا يمكن أن يستخدم هذه الأسلحة، بينما نظام إيران الإسلامي متطرف ويمكن أن يهدد المنطقة بهذه الأسلحة.

ويلاحظ أن المقارنة بين إيران وإسرائيل في هذا السياق تقتض أن إيران تحوز أسلحة نووية مثل إسرائيل، وهو أمر نفته إيران وقررتة الوكالة الدولية ومراكز الأبحاث النووية العالمية. وإذا كان بعض الذين يرون إيران أخطر من إسرائيل خلال الأزمة النووية يتخذون هذا الموقف انسجاما مع الموقف الأمريكي، فإن بعض الكتابات الثقافية العربية قد جعلت إيران مساوية لإسرائيل في خطرها على المنطقة العربية، وكان ذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية، وهو خطر أكدته بغداد حينذاك حتى تجند العالم العربي ضد إيران، خاصة وأن بغداد كانت ترى أنها رأس الحرب العربية والدولية لمهاجمة إيران. وكان هذا الخط يرضي واشنطن وتشجع عليه، لأنه يؤدي إلى تخفيف الكراهية العربية لإسرائيل وتوزيع الكراهية على إيران أيضا. وبعد غزو العراق للكويت إلتزمت واشنطن خطأ مدروسا يقضي بالقول بأن الأمن القومي العربي لم يمنع غزو العراق للكويت بل إن هذا الغزو قد تم باسم العروبة، مما يعني أن العروبة أصبحت خطرا على الدول العربية نفسها، كما كانت بالأمس خطرا على الدول المجاورة عندما قام صدام حسين بحجة حماية

البوابة الشرقية للعالم العربي بغزو إيران. ثم تقدم هذا الخط خطوة أخرى وهي أن الخطر ليس إسرائيل، وإنما يكمن الخطر في العراق وإيران ولذلك فإن احتواء واشنطن لكليهما ضمن سياسة الاحتواء المزدوج هو خير ضمان للدفاع عن دول الخليج. ومؤدى هذا الخط أن الأمن القومي العربي القائم على قدرة العالم العربي على ضمان أمن أعضائه، وأن هذا الأمن يعتبر إسرائيل هي المهدد له، قد انتهى، كما أنه لم يعد هناك أمن عربي، وإنما لكل دولة أمنها ومهددات مختلفة لأمنها بحيث أصبحت واشنطن هي الحامي لدول الخليج ضد إيران والعراق. وخلال الأزمة النووية الأمريكية الإيرانية ألمح المعلقون إلى أن الخطر الإيراني يتطلب باستمرار الوجود والالتزام الأمريكي بحماية دول الخليج ومواردها النفطية على أساس أن واشنطن وإسرائيل ودول الخليج في خندق واحد، فلم تعد إسرائيل هي العدو إلا في سجلات الماضي العربي، وهذه الفرضية هي التي تشجع واشنطن وإسرائيل الآن على الفصل بين القضية الفلسطينية من ناحية، وبين العلاقات العربية الإسرائيلية وفك الارتباط بينهما، بحيث لكل اعتباراته ودواعيه. يضيف المعلقون المتأمركون أن إيران أخطر من الولايات المتحدة لأن إيران جزء من المنطقة بينما القوات الأمريكية سوف ترحل إن أجلا أو عاجلا.

في ضوء ما تقدم تبدو القضية بأبعادها جزءا من الحوار في العالم العربي، ولذلك فمن المهم مناقشة هذه القضية بطريقة موضوعية.

لعل النظر إلى مصدر الخطر على العالم العربي يرتبط بمدى تأثر المصالح الأمنية والسياسية العربية بمصدر هذا الخطر. فمن الناحية التاريخية كانت إسرائيل هي المهدد الأكبر ليس فقط للمصالح العربية وإنما للوجود العربي، وذلك نظرا لأنها كيان زرع على حساب شعب فلسطين ولا يزال يتمدد حتى يبتلع كالتنين أرض فلسطين. ثم إن إسرائيل ومشروعها الصهيوني تسعى إلى فرض الهيمنة السياسية والاستراتيجية على المنطقة العربية بالقوة العسكرية وبالاستعانة بالولايات

المتحدة لتفكيك الروابط بين الدول العربية واختراقها، فضلا عن سعي إسرائيل إلى تعويق المصالح المشتركة العربية الأمريكية وسائر العلاقات العربية الدولية. يكفي أن الصراع العربي الإسرائيلي صار محور حياة العالم العربي وعلاقاته الخارجية منذ قيام إسرائيل وأحدثت طريقة التعامل مع إسرائيل داخل العالم العربي انقسامًا حادًا كلف مصر والعالم العربي معا عشر سنوات من القطيعة، بينما تزدهر إسرائيل. خلاصة القول أننا لا نوافق على أن الصراع بين العرب وإسرائيل هو صراع ديني وليس صراعا حضاريا، ولكنه صراع بين قوم يعيشون في ديارهم وكائن سياسي استعماري طرأ عليهم تتناقض طبيعته مع حياة العالم العربي وثبت أنه لا يريد أن يقنع بمعظم فلسطين، وتسبب الصراع معه في زيادة ملايين من العرب والفلسطينيين ضحايا الصراعات المسلحة غير المتكافئة والابادة الإسرائيلية المنظمة للشعب الفلسطيني حتى تخلص لإسرائيل بقية أرض فلسطين. كذلك أصبحت إسرائيل بحكم طبيعتها شريكا للولايات المتحدة في تمزيق العالم العربي وبدأت بالعراق وتثير الأزمات مع سوريا وداخل لبنان وليست بعيدة عن الحرب الأهلية في العراق وربما في أوطان عربية أخرى قادمة، يساعدها في ذلك أوضاع التدهور السياسي وانعدام الديمقراطية وعجز النظم العربية عن إدارة المجتمعات واحتواء أبنائها فتلعب إسرائيل على هذه المتناقضات العربية.

يترتب على ما تقدم أن إسرائيل بحكم مشروعها الصهيوني المتوجه إلى المنطقة العربية، هي المهدد الدائم للوجود العربي وأن أي تسوية معها لن تكون دائمة وكل تراجع عربي أمامها بدعوى الواقعية يتلوه تراجع أكبر حتى نهاية المشروع الصهيوني، وهو تجسيد للصراع بين هجمة توسعية استيطانية استعمارية خارجية وبين العالم العربي بذرائع دينية وتاريخية ساذجة.

أما إيران فهي جزء من تاريخ المنطقة في العصور القديمة والحديثة وهي جزء من المنطقة بثقافتها واندماجها وطموحاتها وصراعاتها، وليس كيانا وافدا على

المنطقة كما أنها قوة إقليمية وإن أفقدتها ظروف الجغرافيا السياسية المحيطة بها ممارسة دور سواء في آسيا أو في الخليج والمنطقة العربية. ولا شك أن إيران تتمتع بنزعة قومية جارفة وسبب ذلك تاريخها كقوة عظمى في عصور ما قبل الإسلام ، أو بسبب مكانتها في الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة وراثته بريطانيا في الخليج و ضد الاتحاد السوفيتي طوال الحرب الباردة حتى قيام الثورة الإسلامية في طهران عام ١٩٧٩. على الجانب الآخر، عندما ظهرت القومية العربية كحركة تحررية لكل المنطقة العربية حصل احتكاك و عدااء بين القوميتين خاصة عندما وصلت القومية العربية إلى سواحل الخليج العربي، حيث قامت السياسات الناصرية على أساس أن طهران قبل الثورة كانت حليفا للغرب وهي استمرار للوجود الغربي وأن الأقليات الإيرانية في الخليج تهدد الخليج وتهدد عربيته. وبينما خبت الروح القومية بعد ١٩٦٧ ثم بعد الغزو العراقي للكويت، توثبت الروح القومية الإيرانية في عهد الشاه ثم توهجت بشكل أكبر بعد الثورة الإسلامية، وزاد التوهج خلال حصار العالم كله لإيران أثناء الصراع المسلح مع العراق، ولا يزال هذا الشعور يزداد ثقة وتوهجا بظهور طموحات إيران النووية، وكذلك كلما تجدد الحديث عن حصار إيران وضرب منشآتها النووية. فما هي المخاطر التي تمثلها إيران على العالم العربي قبل تحولها إلى دولة نووية، ثم بعد تحولها إلى هذا المستوى سواء بشكل مستقل عن مقارنتها بإسرائيل أو بالمقارنة بإسرائيل.

لم يسبق أن استخدمت الثورة الإيرانية بعد الثورة ضد المنطقة العربية، وليس عليها من مأخذ سوى موقفها المتعنت من الجزر العربية الثلاث في الخليج واصرارها على ضمها ورفض أي طريق للتسوية السلمية للنزاع حولها. ويرى البعض أن التحالفات الأمريكية مع دول الخليج كان سببا في تأرجح العلاقات الإيرانية الخليجية ولكن هذه العلاقات على الجملة، ظلت بعد الثورة وحتى بعد موجتها الأولى ودعاوى تصدير الثورة ، عند مستوى معقول من الاستقرار مع

مناخبة طهران على منع دول الخليج من الوقوع تحت التأثير الأمريكي في الأزمات السياسية المتلاحقة بين إيران والولايات المتحدة. كذلك قطعت العلاقات الدبلوماسية بين إيران ومصر وتونس وموريتانيا والجزائر بسبب اتهامات أمنية، وكذلك موقف مصر من شاه إيران عقب الثورة وتناقض الموقفين المصري والإيراني من سبيل التسوية السلمية مع إسرائيل. فإذا توصلت إيران إلى الطاقة النووية السلمية وحتى لو توصلت إلى سلاح نووي فماذا تريد إيران أن تحققه في الدول العربية بالسلاح النووي لم تحققه بدون هذا السلاح. الغريب أن الذين قارنوا بين إيران وإسرائيل ومخاطرها على العالم العربي، عمدوا إلى الإشادة بالقوة الإسرائيلية وتبرير أسلحتها النووية، وهو ما ينطوي على سياسات التوسع والابادة الوحشية التي تمارسها ضد أصحاب فلسطين لاقتلاعهم منها، بل إن هؤلاء ساقوا الخطر الإيراني كي يبرروا استمرار الوجود العسكري الأمريكي كضمان لأمن دول الخليج، فماذا لو تقاربت واشنطن وطهران، وماذا عن المخطط الأمريكي الذي لم يرحم من يدعي أنه يقدم لهم الحماية وهو المتربص بهم والمتحالف مع دولهم. وأخيرا فإن هؤلاء يركزون في كتاباتهم على استهداف العروبة والإسلام معا، تحت ستار ما يسمونه "الإسلاموية" و"القومية" وكانوا أبواق الغزو الأمريكي لتحطيم الرموز القومية والإسلامية وتعميم أزمة الفريقين. فإذا كانت بعض الرموز القومية قد أفسدت، وإذا كان بعض الرموز الإسلامية قد ضلت، فلا تزال العروبة والإسلام هما الأساس للحكم ولا يجوز القول بأن الممارسة حجة على الأصل، فليس فساد النطق بالعربية دليلا على فساد اللغة العربية ولكنه محنة الناطقين بها، كما أن الممارسات الخاطئة لبعض المسلمين ليست حجة على الإسلام، فهم أتباع الدين الخاتم الذين ضلوا وأضلوا ولكن الإسلام نفسه بخير في حفظ إلى يوم الدين. وأخيرا فإن حقد هؤلاء المتأمركين المتأسلمين المستعربين على الإسلام دفعهم إلى اعتبار حزب الله حوتا التهم الدولة اللبنانية، فانضموا في هجومهم إلى إسرائيل وأمريكا دون تقديم تحليل موضوعي لموقفهم، كما دفعهم نفس الدافع إلى إدانة حماس وكل

ذنبها أنها تتحلى برومانسية وسط جو الفساد والتعفن السياسي العربي، كما أدانوا البعث لكي يبرروا غزو العراق . فكيف بهذا المنطق يمكن لهؤلاء أن يسوقوا مقولة أن إيران أشد خطرا على العالم العربي من إسرائيل إلا أن يكون هدفهم القول أن إيران أشد خطرا على المشروع الأمريكي وأنها لو تحالفت مع العرب لحررت المنطقة من الصهيونية والاحتلال وفي هذا الجو الملتبس الذي يتشابه فيه الذنب مع الحمل نضرع إلى الله ألا يزيغ قلوبنا بعد هدايتنا وأن يقيض لنا من أمرنا رشدا.

وتجدر الإشارة إلى أن المفاعل النووي السلمي لكل من إيران وإسرائيل من أسباب المخاطر البيئية فإذا كانت إيران سوف تضر بيئة الخليج خاصة وأن الضمانات النووية في الصيانة وغيرها ليست مؤكدة، مما يبرر المخاوف التي تعبر عنها دول الخليج ، رغم تسليمها بحق إيران في التمتع بالطاقة النووية السلمية، فإن مفاعلات إسرائيل تشكل خطرا على مصر وفلسطين، خاصة وأن لدى إسرائيل نفايات وصناعات نووية بالفعل لكل هذه الأسباب وغيرها، تمسكت الدول العربية بتحرير المنطقة كلها من الطاقة النووية السلمية والعسكرية حفاظا على استقرارها وأمنها، ولكن تحيز الولايات المتحدة لإسرائيل كان أحد أسباب ظهور الطموحات النووية إلى العن. ولا شك في أن ظهور هذه الطموحات الإيرانية دليل على فشل سياسة الانتشار النووي الأمريكية. ولذلك يجب أن تفكر الولايات المتحدة بطريقة منطقية حتى تضمن الأمن للجميع دون تمييز، وألا تتلاعب بالورقة النووية الخطيرة التي سوف يترتب عليها انتشار كل أنواع الاسلحة في المنطقة وأن تتجنب السياسة الإنتهازية التي تبرر بها وجودها في المنطقة، حتى لا تفقد السيطرة بعد ذلك على أطراف هذه اللعبة.

(١٠) كوريا واجران

ومستقبل سياسة منع الانتشار الامريكى

لعل انعقاد مؤتمر المراجعة الدورى هذا العام ٢٠٠٥، والذي يعقد مرة كل خمس سنوات يكون فرصة لكى تراجع الولايات المتحدة سياسة منع الانتشار النووى العالمية، وسوف تكتشف على الفور أن هذه السياسة قد فشلت، وأن هذا الفشل يهدد السلام الدولى، كما أن لهذا الفشل أسباباً عديدة يجب الالتفات إليها باهتمام. فلاشك أن ظهور السلاح الذرى والإعلان الأمريكى عن امتلاكه فى الأسابيع الأخيرة اللاحقة على الانتهاء الرسمى للحرب العالمية الثانية بعد استسلام القيادة العسكرية اليابانية، ثم توقيع ميثاق الأمم المتحدة فى يونيو ١٩٤٥ كان عاملاً جديداً تماماً على المعادلة السياسية التى تصورها واضعوا الميثاق لعالم ما بعد الحرب. فقد أرادت الولايات المتحدة أن تضرب المدن اليابانية بالسلاح النووى بعد استسلام اليابان، إيداناً بأن من يملك هذا السلاح هو القوة الأعظم بلا منازع، ولكن ما لبثت موسكو أن لحقت بواشنطن عام ١٩٤٩، وبذلك استمر سباق التسليح الذى لم ينته إلا باختفاء الاتحاد السوفيتى كأحد القوتين العظميين. وقد أحدث ظهور السلاح النووى فى الاستخدام العسكرى آثاراً نفسية وسياسية وقانونية بالغة الخطورة، كما أدى انفجار مفاعل تشيرنوبيل وغيره من الحوادث النووية الأخرى إلى مخاطر صحية وبيئية أشد خطراً، فضلاً عما أحدثته من آثار مدمرة تطورات السلاح النووى واستخداماته الاشعاعية فى الخليج منذ ١٩٩١ حتى الآن. ولما كان هذا السلاح بالغ الأثر التدميرى، فقد سعت دول كثيرة إلى حيازته، مادام حيازته تدخل الدولة فى عضوية النادى الذرى، الذى يتمتع فيه أعضاؤه بحصانة محققة ضد أى عدوان، كما يتمتع الأعضاء بقوة ردع سياسية ونفسية أكيدة. كان ذلك هو الدافع لحيازة إسرائيل ضد العرب، ومحاولات ليبيا، وحيازة الهند ضد الصين، وحيازة

باكستان ضد الهند، وأزمة التسلح النووي الإيراني الراهنة. ولاشك أن موسكو التي انتهى وضعها كقوة عظمى تستطيع أن تزرع الأشواك في طريق الدولة العظمى الوحيدة في العالم في هذا المجال، بعد أن أصبح آلاف العلماء في المعامل الخاصة بالصناعات النووية معطلة، وصار تصدير التكنولوجيا النووية أمراً عادياً مثل أى سلطة أخرى، أو سلاح آخر في أسواق السلاح الدولية. ولكن الولايات المتحدة التي تريد أن يحتكر أعضاء النادي النووي هذه السلطة دون غيرها، وكذلك خشيتها من أن تقع هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في يد الجماعات الإرهابية اتبعت سياسة لمنع الانتشار تعاني من نقوب كثيرة. صحيح أن سلام العالم على الأقل عدم وقوع حروب رئيسية بين العملاقين إبان الحرب الباردة كان أحد أهم أسبابه، فبما يجمع الباحثون هو توازن القدرة على التدمير المتبادل، إلا أن واشنطن تصورت أن وجودها هي سبب العالم يؤهلها لقيادة العالم، كما يؤهلها لفرض وصاية على دوله الساعية إلى جواز الأسلحة النووية، ولكنها لم تترك أن أهم ثغرات هذه السياسة النووية هو التمييز غير المبرر، فتسمح للبعض دون البعض الآخر، وتصدى بنفسها، كما لو كان المجتمع الدولي هو الذي رخص لها بهذا الدور. في نفس الوقت تتخمس لإبرام اتفاقية دولية وافقت عليها الدول بالاجماع في الأسبوع الثاني من أبريل ٢٠٠٥ لمنع وقوع أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية في أيدي الجماعات الإرهابية في الوقت الذي اضطرت فيه بعض الوفود العربية والإسلامية على أن اطع سلاح الجماعات الإرهابية لا ينطبق على جماعات التحرير الوطني ضد الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي.

فإذا كانت واشنطن قد تسببت بسلوكلها في استفزاز كوريا الشمالية، وقبيلت تسليح إسرائيل حتى تهوّم بالسلاح "أعضاءها" في المنطقة، وأنكرت على السيدون العربية الحق في حيازة أية أسلحة بما في ذلك الصواريخ الروسية لسوريا، وهي صواريخ قصيرة المدى التي تصل إلى إسرائيل، وهي بالتأكيد صواريخ دفاعية، فإنها بشكل

أخص تتكر هذا الحق على إيران، وعارضت قيام إيران نفسها بتخصيب اليورانيوم، وتبذل مع إسرائيل أقصى الضغوط على روسيا لوقف هذا التعاون. وقد حاول الرئيس بوش يوم ٢٨/٤/٢٠٠٥ في حديثه الشامل دفاعاً على سياساته الخارجية والداخلية، خاصة الأمن والاقتصاد والضمانات الاجتماعية أن يفند حجج إيران المؤكدة لحقها في تخصيب اليورانيوم، بل وحياسة السلاح النووي، حيث أكد أن إيران دولة متطرفة، ولا يجوز السماح لها بحياسة السلاح النووي أو حتى الاستخدام السلمى للطاقة النووية، مادامت - كما يقول بوش - دولة بترولية رئيسية.

ومن الواضح أن أخطاء السياسة النووية الأمريكية تستغلها موسكو لتحسين موقفها إزاء الهجوم السياسى والدبلوماسى الأمريكى الذى يحاول نقله إلى أظافر موسكو فى الجمهوريات السوفيتية السابقة ومحاصرتها، بل والضغط على موسكو بشأن ممارستها الديمقراطية. وهذا الصراع المكتوم بين موسكو وواشنطن يطال العديد من الموضوعات والساحات بحيث تشمل قضايا إيران وكوريا الشمالية وسوريا، حيث فشلت واشنطن تماماً فى فك الاشتباك على الأقل بين روسيا من ناحية، وبين إيران وسوريا من ناحية أخرى.

ولاشك أن واشنطن تترك تماماً الفوارق بين كوريا الشمالية وإيران، وأهمها أن التسليح النووى الكورى موجه أساساً ليس فقط لتهديد اليابان التى تعتمد تماماً على واشنطن فى أمنها الخارجى، أو كوريا الجنوبية التى تفهمت خلال قمة جاكارتا فى أواخر أبريل ٢٠٠٥ ملف الأزمة النووية فى كوريا الشمالية، وإنما مكنم الخطر هو أن السلاح النووى الكورى يمكن أن يستخدم ضد الأراضى الأمريكية ذاتها لو توفرت صواريخ قادرة على حمل الرؤوس النووية إلى مدن الغرب الأمريكى. ورغم أن الأزميتين تفجرتا فى وقت واحد وتديرهما واشنطن فى نفس الوقت، إلا أن

الخطورة هي أن تديرها واشنطن بعقلية واحدة ومنطق واحد، مادام الأمر في النهاية يتعلق بحيازة غير مشروعة بالمعيار الأمريكي للقوة النووية.

فإذا كانت القوة النووية الكورية خطراً على الأراضي الأمريكية، وتشكل إرجاءً لواشنطن عند حلفائها الآسيويين، وأن واشنطن تترك قواعد اللعبة في المحادثات السادسة (من بينهم روسيا)، فإن التسلح الإيراني بالتأكيد خطر على القوات الأمريكية في الخليج والعراق وأفغانستان، كما أن هذا التسلح خطر على إسرائيل. ولكن هذا الخطر لن يكون حقيقة واقعة ما لم يتم مهاجمة واشنطن لأي أو لكل من كوريا وإيران. وقد لوحظ أن سياسية واشنطن مع كوريا الشمالية تتراوح بين الشدة واللين، وتقدم أحياناً إجراءات وإرضاءات معينة، ولكن عدم الثقة بين الطرفين سيظل أهم عقبة في سبيل تسوية هذه المشكلة. وعلى العكس بالنسبة لإيران، حيث تسمح واشنطن أحياناً للحلفاء الأوروبيين باستفاد فرص التسوية السياسية بناءً على إلحاح الحلفاء، واستثناء على سياسة الشدة الدائمة التي تتبعها واشنطن مع إيران، في الوقت الذي لا تقل إيران عن كوريا تحدياً للولايات المتحدة. فإذا كان الاتحاد الأوروبي يلعب دور الوسيط غير الكامل مع إيران، وأنه اتهم من جانب واشنطن بالضعف واللين الزائد، فإن هناك اتحاداً بين الاتحاد الأوروبي وواشنطن وإسرائيل على إنهاء التسلح النووي الإيراني بأي طريق سلمياً أو عسكرياً. ويبدو أن الأزمة مع إيران قد دخلت أيضاً على خط أزمة العلاقات بين الأمين العام للأمم المتحدة وواشنطن، فقد حذر الأمين العام من استخدام القوة ضد إيران، وهي لا تزال تبدي تعاوناً مع الحلفاء الأوروبيين في محادثات لندن. ومن المعلوم أن الرئيس بوش أكد أكثر من مرة، كما أكدت إسرائيل أن استخدام القوة العسكرية ضد إيران ومنشأتها النووية ليس مستبعد، وأنه ضمن خيارات إدارة الأزمة معها. فلماذا تبدي واشنطن لنا مع كوريا الشمالية في معظم الأحيان،

ويصرح المسئولون الأمريكيون دائماً بأن الحل السلمى هو الوحيد المطروح، بينما خط التشدد هو الذى يميز الموقف الأمريكى من إيران؟

يبدو أن هناك عدداً من الأسباب التى تحاول تفسير التباين فى الموقف الأمريكى. السبب الأول، هو أن كوريا الشمالية قد أعلنت أنها تحوز بالفعل أسلحة نووية، وأن لديها مخططاً كاملاً للهجوم على الأراضى الأمريكية إذا بدأت واشنطن الهجوم عليها. أما إيران، فإنها لم تعلن عن أن لديها أسلحة نووية، فمن السهل الضغط على الطرف غير الحائز، بل ويمكن عسكرياً إجهاض محاولاته، بخلاف الطرف النووى الذى يتطلب نزع سلاحه الكثير من العوامل والأفكار والترتيبات، كما أنها سابقة مهمة بالنسبة للعرب فى مواجهة إسرائيل، فالضغط والهجوم على دولة تسعى لامتلاك السلاح النووى يختلف عن ذلك فى حالة دولة تمتلك هذا السلاح بالفعل. أما السبب الثانى، فإن خطر كوريا الشمالية ربما بتواطؤ روسى وصينى وكورى جنوبى يمكن أن ينال الأراضى الأمريكية قبل القوات الأمريكية فى كوريا الجنوبية، أما خطر إيران فهو محصور فى الإضرار بالقوات الامريكية فى الخليج. السبب الثالث، هو أن إيران هدف أساسى من جانب إسرائيل، وهو ما يدفع واشنطن دائماً إلى مواقف عصبية غير منطقية، كلما تعلق الأمر بإسرائيل.

من ذلك يتبين لنا عمق الأزمة التى تعانيتها واشنطن، فهى لا تستطيع أن تظل ساكنة إزاء بيونج بانج مع الضغوط اليابانية، كما أن الضغوط الإسرائيلية والتهديد لعمل إسرائيلى منفرد ضد إيران يجعل القضية فى الحالتين من أولويات السياسية الخارجية الأمريكية فى الوقت الراهن.